



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الجمهورية العربية السعودية



الوقف المرجح من حيث اللفظ والمعنى في الفواصل المختلف في عدها وتعلقها النحوي

إعداد

د. دعاء زهير عبد الرحيم سندي

أستاذ القراءات القرآنية المشارك بقسم الدراسات الإسلامية/ كلية
العلوم الإنسانية والاجتماعية/ جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

Dzsendi@pnu.edu.sa

**Weighted Pausing (Al-Waqf Al-Murajjah) in Terms of Wording and Meaning
in Disputed Verse Endings (Al-Fawasil) and Their Syntactic Attachment**

Dr. Doaa Zuhair Abdul Rahim Sindi,

Associate Professor of Qur'anic Readings / Department of Islamic Studies /
College of Humanities and Social Sciences / Princess Nourah bint Abdulrahman
University

ملخص البحث^(١):

يعنى البحث بدراسة الفواصل المختلف في عدها، والمختلف في تعلقها بما بعدها نحويّاً بوجهٍ أو أكثر، أو عدم تعلقها، وبيان اختلاف علماء العدد في عدها والوقف عليها، والوجه الراجح في الوقف عليها أو الوصل حسب اللفظ والمعنى الأولى بسياق الآية، وقد اشتمل البحث على مقدمة، وقسم للدراسة النظرية اشتمل على مبحثين، وقسم للدراسة التطبيقية حوى فصلين، فصل التعلق النحوي بوجه واحد، وتحتة ستة مباحث، وفصل التعلق النحوي بأكثر من وجه، واشتمل على ثمانية عشر مبحثاً، واختتم البحث بخاتمة حوت أهم النتائج ومنها:

- ١- إنّ المعنى التفسيري أساس الترجيح في اختيار وجه التعلق أو القطع اللفظي الأولى، ووجه الوصل للتعلق اللفظي والمعنوي هو المختار في أغلب مواضع البحث.
- ٢- تنوع المعنى وعدم تضاده مع اختلاف الوجه النحوي والبلاغي وموضع الفصل من أعظم دلائل إعجاز القرآن الكريم.

ومن التوصيات:

عقد دراسة تطبيقية في أثر اختلاف الأوجه النحوية في تعدد المعنى في الفواصل القرآنية الغير مختلف في عدها، وفي مواضع الوقف المختلف فيها في غير الفواصل القرآنية.

الكلمات المفتاحية: الفواصل-المختلف-الآي-الوقف-اللفظ-المعنى.

(١) يتقدم الباحثون بالشكر لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن لدعم البحث من خلال برنامج التفريغ العلمي.

المقدمة:

الحمد لله الذي امتن علينا بتعلم كتابه، وأودع فيه من هدايات تدبر معانيه ما يزيد به المؤمنون إيماناً ويتعظ به الغافلون المعرضون، ومن أسرار البلاغة والفصاحة ما يحير البلغاء والنحويين، ومن جملة ذلك ما اختتمت به الآيات القرآنية من فواصل مختلف في عدها وفي تعلقها نحويًا بما ابتدأت به الآية التالية مما تستحق العناية بها تأملاً وربطاً واستنتاجاً فيحصل به ترتيب أي كتابه بالوقف المرجح لأسمى المعاني وأقوم أوجه اللغة، ولذا رأيت تخصيص تلك الفواصل بالدراسة والبحث والله أسأل أن ييسر لي تدبر وتلاوة كتابه ويعلمني ما جهلت منه على الوجه الذي يرضاه عني إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية البحث:

- ١- قلة الدراسات حول الفواصل القرآنية وعدم وجود دراسة تتعلق بما يختلف في عدها وتعلقها إعرابياً بما بعدها لها حسب ما وقفتُ عليه.
- ٢- الكشف عن أوجه الترابط المعنوي واللغوي بين المقطع المختتم به رأس الآية المختلف في عدها والمقطع المبتدأ به الآية اللاحقة.
- ٣- إبراز جانب من توجيه اختلاف علماء العدد في الفواصل المختارة في التفسير والنحو.
- ٤- إظهار أثر المعنى واللغة في اختيار الوقف الذي يحقق أولى الوجوه المختارة فيهما عند المفسرين واللغويين.
- ٥- إظهار أثر تكامل دراسات علوم القرآن والتفسير واللغة في استنباط هدايات القرآن.

أهداف البحث:

- ١- دراسة أوجه الاتصال المعنوي واللغوي في الفواصل القرآنية المختلف في عدها وتعلقها نحويًا بما بعدها.
- ٢- إظهار أثر اختلاف علماء النحو في تعلق الفواصل القرآنية المختلف فيها عدا بالمقاطع القرآنية بعدها بوجه أو أكثر أو انقطاع تعلقها بها في اختلاف المعنى وحكم الوقف.
- ٣- الجمع بين اختيارات علماء الوقف والعدد والتفسير واللغة واستنباط أولى الوجوه في الفواصل محل الدراسة.

إشكالية البحث:

ذكر الوقف المرجح من حيث المعنى واللغة في رؤوس الآيات المختلف في عدها والمختلف في تعلقها نحويًا بما بعدها، مع بيان أثر الاختلاف النحوي في التعلق وعدمه في تغيير حكم الوقف والمعنى.

أسئلة البحث:

- ١- ما أوجه الاتصال المعنوي واللفظي في الفواصل القرآنية المختلف في عدها وفي تعلقها نحويًا بما بعدها بوجهٍ أو أكثر؟
 - ٢- ما أثر اختلاف علماء النحو في تعلق الفواصل القرآنية المختلف في عدها بما بعدها، أو انقطاع التعلق بها في اختلاف المعنى وحكم الوقف؟
 - ٣- ما هي اختيارات علماء الوقف والعدد والتفسير واللغة في الفواصل المختلف في عدها وفي تعلقها نحويًا بما بعدها، وهل الوقف عليها أولى أم الوصل؟
- حدود البحث:** دراسة رؤوس الآيات المختلف في عدها والمختلف في تعلقها نحويًا بما بعدها من خلال تفصيل خلاف علماء العدد والوقف والنحو والتفسير فيها ثم استنباط الوقف الراجح عليها لفظاً ومعنى.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث الجمع بين منهجين من مناهج البحث العلمي وهما:

- ١- المنهج الاستقرائي: ويظهر من خلال حصر الفواصل المختلف في عدها والمختلف في تعلقها نحويًا بما بعدها، وجمع أقوال علماء الوقف والتفسير واللغة.
- ٢- المنهج الاستنباطي: ويظهر من خلال: استنباط الأرجح في حكم الوقف من حيث المعنى التفسيري واللفظي.

خطة البحث وتقسيماته:

وتتكون من مقدمة وقسمين وخاتمة وفهارس.

المقدمة وتشتمل على: أهمية البحث والهدف منه، ومشكلته، وأسئلته، وحدوده، ومنهجه، وخطته، وإجراءاته، والدراسات السابقة.

القسم الأول. الدراسة النظرية، وتحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: الفاصلة القرآنية، وطرق معرفتها، والأعداد المعتمدة عند علماء العدد.

المبحث الثاني: ماهية التعلق النحوي وانقطاعه، وأثره على الفاصلة القرآنية.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية وتحتوي على فصلين:

الفصل الأول: التعلق النحوي بوجه واحد، وتحتة ستة مباحث:

المبحث الأول: تعلق عطف الجمل.

المبحث الثاني: تعلق الفاعل

المبحث الثالث: تعلق الحال

المبحث الرابع: تعلق جواب القسم

المبحث الخامس: تعلق جواب الشرط

المبحث السادس: تعلق الخبر

الفصل الثاني: التعلق النحوي بأكثر من وجه

المبحث الأول: تعلق عطف الجمل أو الحال

المبحث الثاني: تعلق عطف المفرد أو الحال

المبحث الثالث: تعلق الحال أو المفعول به أو الصفة أو البدل أو المجرور به

المبحث الرابع: تعلق المبتدأ أو الفاعل أو الحال

المبحث الخامس: تعلق البدل أو الظرف

المبحث السادس: تعلق الخبر أو الحال أو عامل الظرف

المبحث السابع: تعلق الحال أو الصفة

المبحث الثامن: تعلق عطف المفرد أو الجمل

المبحث التاسع: تعلق المبتدأ أو الفاعل

المبحث العاشر: تعلق الخبر أو جواب القسم

المبحث الحادي عشر: تعلق الخبر أو المفعول المطلق أو جواب القسم أو البدل

المبحث الثاني عشر: تعلق الحال أو الظرف أو الصفة

المبحث الثالث عشر: تعلق الحال أو المفعول لأجله أو البدل

المبحث الرابع عشر: تعلق الحال أو المجرور به

المبحث الخامس عشر: تعلق المفعول به أو المجرور به

المبحث السادس عشر: تعلق الصفة أو البدل أو عطف البيان

المبحث السابع عشر: تعلق المفعول به أو الحال

المبحث الثامن عشر: تعلق الخبر أو الحال

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وتشمل فهرس المصادر والمراجع.

إجراءات البحث:

١- حصر أنواع التعلق النحوي المختلف فيه في الفواصل المختلف في عدها، من خلال الرجوع إلى كتب النحو وإعراب القرآن والتفسير وكتب العدد، وذكر اختلاف أهل العدد وأقوال علماء الوقف.

٢- دراسة المواضع المعنية بالدراسة في القرآن كاملاً، وتحديد نوع التعلق النحوي، ووجه انقطاعه من كتب النحو وإعراب القرآن، وتحديد العدد الذي يحصل به التعلق النحوي والعدد الذي يحصل فيه انقطاع التعلق النحوي، وإلحاق كل موضع بالمبحث الذي يخصه في التعلق النحوي.

٣- الرجوع لأقوال العلماء المفسرين وأقوال السلف في تفسير الآية، ومقارنتها بأقوال أئمة الوقف والابتداء، وأقوال أئمة علمي العدد والنحو، ومن ثم استنباط العدد الذي يحصل به الوجه الأول في الوقف حسب قوة المعنى وقوة الوجه النحوي.

النتائج المتوقعة من الدراسة:

إضافة دراسة جديدة في علم الوقف والابتداء وعلم العدد باستنباط الوقف الراجح من أقوال علماء الوقف والذي سيقترح به رأس الآية الأولى في العدد والوقف حسب قوة الوجه النحوي والتفسيري.

الدراسات السابقة:

لم أقف حسب ما وقفت عليه على دراسة مستقلة للموضوع، ولكني وقفت على أبحاث تلتقي مع موضوعي في أمور وتفترق عنه في أمور أخرى، وهذه الدراسات هي:

١- توجيه التعلق اللفظي المتفق عليه في رؤوس الآيات المختلف في عدها، بحث منشور بمجلة تبيان للدراسات القرآنية العدد ٤٣ عام ١٤٤٤هـ، ل د. دعاء سندي.

٢- حكم الوقف على رؤوس الآي المختلف في عدها من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الأنعام، بحث منشور بالمجلة العراقية للدكتور: أحمد الحريصي.

٣- حكم الوقف على رؤوس الآي المختلف في عدها من سورة الأنفال إلى آخر سورة الإسراء، بحث منشور بمجلة كلية التربية بجامعة الحديدة باليمن للباحث نفسه.

وتتفق الأبحاث المذكورة مع هذا البحث في دراسة رؤوس الآيات المختلف في عدها وحكم الوقف عليها، كما يتفق البحث الأول بدراساتها في جميع القرآن لغة وتفسيراً ووقفاً وعدداً، ويختلف الأول عن هذا البحث في دراسة رؤوس الآيات المتفق على تعلقها نحويّاً بما بعدها، وهو مما يقتضي وجود مذهب نحوي واحد ويتبعه لزوم الوصل في الغالب، بينما يهتم هذا البحث بدراسة المختلف في تعلقها نحويّاً وهو مما يقتضي وجود أوجه تقتضي التعلق النحوي وأوجه تقتضي الانقطاع، ويتبع ذلك اختلاف حكم الوقف، ويختلف البحث الثاني والثالث بدراسة جميع رؤوس الآيات المختلف في عدها سواء كان لها تعلق نحوي أو ليس لها تعلق نحوي من سورة الفاتحة إلى سورة الإسراء، مع دراسة حكم الوقف وعمله فقط دون اللغة والتفسير والعدد.



القسم الأول: الدراسة النظرية

المبحث الأول: الفاصلة القرآنية، وطرق معرفتها، والأعداد المعتمدة عند علماء العدد
الفاصلة القرآنية: الْفَاصِلَةُ هي آخر كَلِمَةٍ في الآية، وهي مرادفة لرأس الآية خلافاً للداني الذي جعل الفاصلة هي الكلام المنقطع عما بعده سواء كان رأس آية أو لا.
طرق معرفة الفواصل: لمعرفة الفواصل طريقان:

- ١- توقيفي، وهو ما ورد في النص عن رسول الله تعالى بالوقف عليه دائماً.
- ٢- قياسي، وهو ما اختلف في عده؛ لوقوف النبي ﷺ أحياناً، ووصله في أخرى، ويعرف بأحد أربعة طرق:
 - أ- المساواة بين الآية والسورة طوياً وقصراً أو بينها وبين ما قبلها وما بعدها من آيات السورة.
 - ب- المشاكلة في الوزن أو في البنية، فالأول إما يكون باعتبار أربعة حروف متحركة أو ثلاثة أو اثنان أو واحد بعدهم ساكن، أو اجتماع ساكنين، والثاني باعتبار حرف الروي وهو آخر حرف في الكلمة وهو إما متحركاً أو ساكناً فيعتبر حينئذٍ بحركة ما قبله، وقد يوصل بحروف الوصل وهي حروف المد والهاء، أو تفصل هاء الصلة بينهم وبين الروي فيعتبر بحركة الهاء، أو تأتي حروف المد قبل الروي فيعتبر بحركة ما قبلها، وقد يفصل بين الألف وبينه حرفٌ دخيل فيعتبر بحركة الدخيل أو بما قبل الألف.
 - ت- انقطاع الكلام معنى وإعراباً.
 - ث- اتفاقهم على عد نظائرها في السورة أو غيرها رأس آية^(١).

الأعداد المعتمدة عند علماء العدد:

- ١- العدد المدني الأول: وهو ما رواه خلف البزار عن أهل الكوفة عن أهل المدينة بدون تعيين أحدٍ منهم.
- ٢- العدد المدني الأخير: وهو الذي رواه خلف عن إسماعيل عن ابن جمار عن شيبه وأبي جعفر.

(١) ينظر: البيان، الداني، ص ١٠٩، ١٢٦، مفتاح العلوم، الخوارزمي، ص ٥٧٢، حسن المدد، الجعبري، ص ٢٠٥، ٢٧٣، القول الوجيز، المخللاتي، ص ١٤٧.

- ٣- العدد المكّي: ما رواه ابن كثير عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنه.
- ٤- العدد الكوفي: هو ما رواه خلف عن سليم عن حمزة، وعن نصير عن الكسائي عن حمزة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
- ٥- العدد البصري: هو ما رواه عاصم الجحدري وعطاء بن يسار، وقيل: إنّ أهل البصرة أخذوا عددهم بعد عاصم عن أيوب بن المتوكل.
- ٦- العدد الشامي: هو ما رواه أيوب التميمي عن يحيى الزماري عن عبد الله بن عامر عن عثمان.
- أما العدد الحمصي فهو ما رواه أبو حيوة شريح الحضرمي عن خالد بن معدان، وقد اندثر عددهم كما ذكر الإمام الداني ^(١).



(١) ينظر: البيان، الداني، ص ٧١، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٩٥، حسن المدد، الجعري، ص ٢٢٧.

المبحث الثاني: ماهية التعلق النحوي وانقطاعه، وأثره على الفاصلة القرآنية

ماهية التعلق النحوي وانقطاعه: هو أن يتعلق المتقدم بالتأخر من حيث الإعراب، والمراد بالمتقدم في هذا البحث (الفاصلة القرآنية)، قال الإمام ابن الجزري: «واعلم أنه يجب على القارئ أن يصل المنعوت بنعته، والفاعل بمفعوله، والمؤكد بمؤكدته، والبدل بالمدل منه، والمستثنى بالمستثنى منه، والمعطوف بالمعطوف عليه، والمضاف بالمضاف إليه، والمبتدآت بأخبارها، والأحوال بأصحابها، والأجوبة بطالبها، والمميزات بمميزات، وجميع المعمولات بعواملها ولا يفصل شيئاً من هذه الجمل إلا في بعض أجزائها»^(١)، ويلزم من التعلق اللفظي التعلق المعنوي، ولا عكس، وانقطاع التعلق الإعرابي يقتضي انقضاء أركان الجملة إعراباً من عاملٍ ومعمول قبل الفاصلة القرآنية، فيستأنف ما بعد الفاصلة وينقطع تعلقه بالفاصلة القرآنية أو ما قبلها إعراباً.

أثر التعلق النحوي على الفاصلة القرآنية:

إن تعلقت الفاصلة القرآنية أو ما قبلها بما بعد الفاصلة بأحد أنواع التعلق الإعرابي فإن هذا التعلق يقتضي الوصل، وهو ما يعبر عنه علماء الوقف بالحسن عند الجمهور، أو المفهوم، أو الجائز، أو المجوز لوجه، أو لا يوقف عليه، ونحوه^(٢)، إلا أن تنوع مذاهب النحويين والمعرّبين أدى لاختلافهم في كثيرٍ من المواضع، فبعضهم يرى انقضاء أركان الجملة قبل الفاصلة، وبعضهم يرى عدم اكتمالها، وتبع ذلك اختلاف حكم الوقف، ولأجل التنوع الإعرابي، أو المساواة أو المشاكلة أو النظائر اختلف علماء العدد في القسم القياسي^(٣).

(١) ينظر: التمهيد، ابن الجزري، ص ٦٧.

(٢) أطلق علماء الوقف هذه الألفاظ على موضع الوقف الذي تعلق بما بعده لفظاً ومعنى فيحسن الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، وقد جاء معنى لفظ الحسن عند جمهور علماء الوقف على ما ذكر عدا الإمام العماني حيث إن هذا التعريف ينطبق عنده على الوقف الكافي، أما الحسن عنده فهو كالكافي عند الجمهور، والكافي عندهم هو ما تعلق بما بعده معنى فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ينظر: المرشد، العماني، تحقيق د. هند العبدلي ص ١٦-١٩، توجيه التعلق اللفظي المتفق عليه في رؤوس الآيات المختلف في عدها، دعاء سندي، بحث منشور بمجلة تبيان ع ٤٣ ص ٩٧.

(٣) ينظر: الإيضاح، الأنباري، ١/ ١١٤ المكتفى، الداني، ص ١١، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٦٢، حسن المدد، الجعري، ص ٢٨٠، منار الهدى، الأشموني، ص ٢٧، الهداية، المرصفي، ١/ ٣٧١.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية

الفصل الأول: التعلق النحوي بوجه واحد

اشتمل هذا الفصل على ستة مباحث تناولت الفواصل المختلف في عدها المتعلقة هي أو ما قبلها بما بعد الفاصلة بوجه نحوي واحد، ووجه أو أكثر في الانقطاع النحوي.

المبحث الأول: تعلق عطف الجمل

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُبْرَاهِيمُ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧].
الخلاف العددي: عد ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، الشامي وأبو جعفر كما نقل الداني والجعبري، واقتصر ابن عبد الكافي والعتار على أبي جعفر^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ كافٍ عند النحاس والداني، وحسن عند ابن الأنباري على قراءة الجمع في ﴿ءَايَاتٌ﴾ -وهي القراءة المتواترة- على معنى منها كذا ومنها كذا، وهو جائز عند السجاوندي، ومتجاذب عند الجعبري^(٢)، وكافٍ عند الأشموني؛ لاستئناف الشرط، ويرى أبو حاتم أنَّ الوقف على ﴿ءَامِنًا﴾ لمن قرأ بالجمع على وجه عطف الجمل، ووافقه ابن شاذان والأصبهاني والأشموني، وغلط النحاس وابن الأنباري أبا حاتم في كلامه؛ لعدم لزوم تعلق المقام بالدخول^(٣).

البيان: من خلال ما ذكر آنفاً فإنه يصدق في الوصل على وجه العطف التطابق اللفظي في قراءة الجمع بتعدد الآيات في المقام وأمن الداخل شرعاً وقدرًا ونحوها، كما يتأتى التعلق المعنوي في وجه استئناف الشرط، ولعدم المساواة في القدر، فإنَّ الوصل هو الوجه الأولي، ومن وقف

(١) ينظر: عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص ٢٠٥، التبيان، العطار، ص ١٤٥، البيان، الداني ص ٩٥، حسن المدد، الجعبري ص ٣٠٧.

(٢) يراد بالمصطلحين عند الإمامين: ما استوى فيه الفصل والوصل، ينظر: علل الوقوف، السجاوندي ص ٦٣، وصف الاهتداء، الجعبري، ص ٥٢.

(٣) ينظر: القطع، النحاس، ص ١٤٢، الإيضاح، ابن الأنباري ٢/ ٥٨٠، المكتفى، الداني ص ٤٢، الإبانة، الخزاعي، ص ٣٨٠، منازل القرآن، الأصبهاني، ص ٢١٩، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٣٨٠، وصف الاهتداء، الجعبري ص ١٩٩، منار الهدى، الأشموني، ص ١٨٠.

اعتبر انقطاع التعلق اللفظي، واختصاص تعدد الآيات في مقام إبراهيم بعينه أو مقاماته في الحج أو الحرم كله، ولانعقاد الإجماع على عد نظائره في [الأنبياء: ٦٠]، و[الصفات: ١٠٩] (١).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

الخلاف العددي: عد ﴿وَالنُّورَ﴾ المديان والمكي، ولم يعدها الباقون (٢).

حكم الوقف: الوقف على ﴿وَالنُّورَ﴾ تام عند الجعبري، ومطلق عند السجاوندي، وكاف عند الأصبهاني، وحسن عند الهمداني والأشثوني، وليس بوقف عند العماني (٣).

البيان: إذا أتت "ثم" للعطف فإنها تفيد الترتيب والتراخي، وخص كثير من النحاة التراخي بالزمن فقط، وعداه بعضهم إلى التراخي الرتي في الأخبار في الجمل خاصة؛ لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها، ونزل بعضهم هذه الآية على هذا النوع، وقال به العماني وجمع من المفسرين والمعرين، وهو الأولى، ولعموم التراخي، واتصال الكلام، وعدم الموازنة لم يعدوا ﴿وَالنُّورَ﴾، و ﴿ثُمَّ﴾ على هذا الوجه إما معطوفة على ﴿الْحَمْدُ﴾، أو على ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾، وهو تعجب من الله تعالى (٤) من عدول المشركين عن عبادته مع استحقيقه الحمد على ما خلق، أو خلقه ما لا يقدر على خلقه أحد سواه، واستبعد السجاوندي والأشثوني وقوعها للعطف مع إفادتها التعجب، ومن عده؛ فلمشاكلته لما بعده (٥).

(١) ينظر: الدر المصون، الحلبي، ٣١٧/٢، تفسير القرطبي، ١٣٩/٤، القول الوجيز، المخللاتي، ص ١٧٥، تفسير السعدي، ص ٩٧١، تفسير العثيمين آل عمران، ابن عثيمين، ٥٤٩/١.

(٢) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٢٢، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص ٢٢٧، التبيان، العطار ص ١٥٦، البيان، الداني ص ١٥١.

(٣) ينظر: الهادي، الهمداني، ٢٩١/١، منازل القرآن، الأصبهاني ص ٣١٤، المرشد، العماني، ٩٦/١، علل الوقوف، السجاوندي ص ٤٧٢، وصف الاهتداء، الجعبري، ص ٢٦٨، منار الهدى، الأشثوني ص ٢٦٤.

(٤) العجب من الصفات الثابتة لله تعالى بما يليق به، والعجب في حق الله تعالى هو العجب لخروج الشيء عن نظائره مع علم المتعجب، ولا يثبت في حقه العجب الصادر عن خفاء الأسباب على المتعجب فيستعظمه، ينظر: الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال، ابن تيمية، ص ٥٧، تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد، ابن عثيمين، ص ٦٠.

(٥) ينظر: الدر المصون، الحلبي ٥٢٤/٤، التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٢٨/٧، شرح التصريح، الأزهر، ١٦٤/٢، القول الوجيز للمخللاتي ص ١٨٩، معاني النحو، السامرائي، ٢٣٩/٣، الموسوعة القرآنية، الأبياري، ٤١٥/٩.

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥].

الخلاف العددي: عد ﴿النُّور﴾ المديان والمكي والشامي، ولم يعده الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿النُّور﴾ حسن عند الهمداني، وليس بوقف عند الخزاعي والأيوبي؛ للعطف^(٢).

البيان: ذكر أبو حيان وتابعه الحلبي احتمال أن تكون الواو في ﴿وَذَكِّرْهُمْ﴾ أمراً مستأنفاً، على معنى اشتمال الآية على أمرين: أمر الله لموسى عليه السلام بدعوة قومه إلى التوحيد أولاً، فإذا آمنوا وعظّمهم بالترغيب بتذكيرهم بنعم الله تعالى عليهم في إهلاك فرعون وتمكينهم في الأرض، وترهيبهم بوقائعه في الأمم السابقة، ولنحو هذا المعنى وللمشاكلة لما بعده عده بعضهم آية، والاحتمال الآخر: أن يكون معطوفاً على ﴿أَنْ أَخْرِجْ﴾ على أنَّ أسلوب الترغيب والترهيب يتخلل الدعوة إلى الله تعالى، وعليه الجمهور، وهو الأولى؛ لاتصال الكلام^(٣).

الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿وَالْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [٣٩] إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ﴾ [طه: ٣٩-٤٠].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ الكوفي والبصري، وعدها الباقون^(٤).

حكم الوقف: جائز عند الهمداني والسجاوندي والجعبري، وليس بوقف عند الخزاعي والأشثوني على قراءة الجمهور، وهو وقف عند السجاوندي على قراءة أبي جعفر بسكون اللام

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٥٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص ٢٧٤، التبيان، العطار، ص ١٨٨، التبيان، الداني، ص ١٧١.

(٢) ينظر: الهادي، الهمداني ٥٣٢/٢، الإبانة، الخزاعي ص ٦٤٦، تحفة الأئمين، الأيوبي، ٨٥٤/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ١٥٥/٣، البحر المحيط، أبو حيان، ٤٠٩/٦، الدر المصون، الحلبي ٧٠/٧، تفسير ابن عرفة، ٤٤٠/٢، فتح القدير، الشوكاني، ١١٣/٣، القول الوجيز، المخللاتي ص ٢١٥.

(٤) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص ١٨٢، التبيان، العطار ص ٢٠٧، التبيان، الداني ص ١٨٣، حسن المدد، الجعبري ص ٣٦٦.

وجزم العين؛ لكونها رأس آية عندهم^(١).

البيان: اختلفوا فيما تعلق به ﴿وَلْتَصْنَعْ﴾ فقيل: تعلق بما قبلها، وهي إما معطوفة على علة محذوفة وهذه العلة متعلقة بـ ﴿وَأَلْقَيْتُ﴾، والتقدير: ألقى عليك المحبة ليتلطف بك ولتغذى على محبتي وإرادتي، أو الواو مقحمة زائدة، وهو وجه ضعيف، أو أنَّ اللام متعلقة بعلة محذوفة بعدها والتقدير: ولتغذى برأى مني فعلت ذلك، وذكر الخراط في إعرابها أنَّ جملة (فعلت) المقدرة معطوفة على ﴿وَأَلْقَيْتُ﴾ فهي على ما ذكر متعلقة بما قبلها، والأولى لاتصال الكلام الوصل، وقيل: تعلق اللام بما بعدها أي: ولتغذى برأى مني قدرنا مشي أختك، والمعنى على قراءة الجزم: لِيَصْنَعَكَ غَيْرَكَ بِأَمْرِي، وعلى هذه القراءة ووجه تعلق اللام بما بعدها يتأتى عد ﴿مَحَبَّةً مِّنِّي﴾، ولمشاكلتها لما بعدها أيضاً^(٢).

الموضع الخامس: قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ۖ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٨-٨٩].

الخلاف العددي: عد ﴿وَإِلَهُ مُوسَى﴾ المدني الأول والمكي، ولم يعدا ﴿فَنَسِيَ﴾، ولم يعد الباقون الأول، وعدوا الثاني^(٣).

حكم الوقف: لم يذكر علماء الوقف حسب ما وقف عليه وفقاً على الأول، أما الثاني فالوقف عليه تام عند ابن الأنباري والداني والعماني وغيرهم، ومطلق عند السجاوندي، وكاف عند الهمداني^(٤).

(١) ينظر: المبسوط، ابن مهران، ص ٢٩٤، الهادي، الهمداني، ٦٣٧/٢، الإبانة، للخزاعي، ص ٧١٨، المستنير، ابن سوار، ٢٨٩/٢، علل الوقوف، السجاوندي ص ٦٩٣، وصف الاهتداء، الجعبري ص ٤٢٠، النشر، ابن الجزري، ١٨٠٣/٥، إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي، ص ٣٨٣، منار الهدى، الأشموني ص ٤٨٨.

(٢) ينظر: التبيان، العكبري، ٨٩١/٢، زاد المسير، الجوزي، ١٥٨/٣، تفسير الرازي ٤٩/٢٢، الدر المصون، الحلبي ٣٦/٨، القول الوجيز، المخللاتي ص ٢٣٣، المجتبى، الخراط، ٦٩٠/٢.

(٣) ينظر: التبيان، العطار، ص ٢٠٨، البيان، الداني ص ١٨٣، حسن المدد، الجعبري ص ٣٦٦.

(٤) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري ٧٦٩/٢، المكتفى، الداني ص ١٣١، الهادي، الهمداني ٦٤٤/٢، المرشد، العماني، ٣٨٩/٢، علل الوقوف، السجاوندي ص ٦٩٩.

البيان: أخبر الله تعالى في الآية عن إضلال السامري وتابعيه لقومهم وإيهامهم لهم أَنَّ العجل هو الإله الحق وَأَنَّ موسى عليه السلام نسي إلهه أو تركه عندهم، والفاء على هذا الوجه في ﴿فَنَسِيَ﴾ عاطفة والجملة خبر من السامري عن موسى عليه السلام، واستنكار الله تعالى في ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾ عبادة ما لا ينفع ولا يضر استئناف من الله تعالى، وهذا الوجه أولى، ورجحه الطبري؛ لإجماع الحجة من المفسرين، وأنه عقيب ذكر موسى عليه السلام، وهو الذي عليه علماء الوقف، والوجه الآخر أن الفاء في ﴿فَنَسِيَ﴾ استئنافية، والجملة اعتراضية خبر من الله تعالى عن السامري أنه ترك أو نسي إيمانه، والفاء في ﴿أَفَلَا﴾ بعده عاطفة؛ لكون الكلام فيها من الله تعالى، ومن عد ﴿وَاللَّهُ مُوسَى﴾؛ فلعد نظائره كما في [طه: ١٦]، ولعدم عد نحو قوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]^(١).

الموضع السادس: قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن تَارٍ.....﴾ ﴿يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾ ﴿وَلَهُمْ مَقْلِعٌ مِّن حَدِيدٍ﴾ [الحج: ١٩-٢١].

الخلاف العددي: عد ﴿وَالْجُلُودُ﴾ الكوفي، ولم يعده الباقون^(٢).

حكم الوقف: الوقف على ﴿وَالْجُلُودُ﴾ كافٍ عند النحاس وأبي حاتم والداني والهمداني، وقيل: حسن عنده، وقيل: تام، وجائز عند الأشموني^(٣).

البيان: ذكر الله بعض أصناف عذاب الكفار يوم القيامة والعياذ بالله، فلباسهم ثياب من قطران تشعل فيها النار؛ حتى يعمهم العذاب من كل جانب، وشرابهم ماء مغلي يصب من فوق رؤوسهم فتذاب منه أحشائهم وجلودهم، فإذا أرادوا الفرار ضربتهم الحزنة بمقامع من حديد، ولعل الأولى وصل ﴿وَالْجُلُودُ﴾؛ لعطف ما بعدها عليها أو على ﴿يُصْبُ﴾ باعتبار تتابع أصناف عذابهم،

(١) ينظر: تفسير الطبري، ١٤٢/١٦، الكتاب الفريد، الهمداني، ٤٤٦/٤، البحر المحيط، أبو حيان، ٣٦٩/٧، القول

الوجيز، المخللاتي، ص ٢٣٤، الجدول، صافي، ٤٠٨/٨، إعراب القرآن، درويش، ٢٣٥/٦.

(٢) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص ١٩٢، التبيان، العطار ص ٢١٥، البيان، الداني ص ١٨٩، حسن المدد، الجعبري، ص ٣٧٤.

(٣) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٧٨٢/٢، القطع، النحاس ص ٤٤٢، المكتفى، الداني ص ١٣٧، الهادي، للهمداني ٦٧١/٢، منار الهدى، الأشموني ص ٥١٤.

ولعدم المساواة، ومن عدها؛ فللمشاكلة، واعتبار أنَّ ضرب الخزنة استئناف صنف آخر من العذاب غير مرتبط بما قبله، وله وجه^(١).



(١) ينظر: القول الوجيز، المخللاقي ص ٢٤١، تفسير السعدي، ص ٥٣٦، الجدول، الصافي، ١٠٢/٩، إعراب القرآن،

الدرويش ٤١٥/٦

المبحث الثاني: تعلق الفاعل

موضعه: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿فَيَكُونُ﴾ الكوفيون، وعده غيرهم^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ تام عند ابن الأنباري، وحسن عند الأشموني والعماني^(٢)، وكاف عند النحاس والداني، ومطلق عند السجاوندي إن رفع ﴿قَوْلُهُ﴾ بالابتداء وخبره إما: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ أو ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ﴾ أو ﴿الْحَقُّ﴾، وليس بوقف عند النحاس إن جعل ﴿قَوْلُهُ﴾ فاعلاً لـ ﴿فَيَكُونُ﴾^(٣).

البيان: استدلل الله تعالى على استحقيقه العبادة بخلقه للسموات والأرض، وقوله يوم القيامة كن فيكون جميع ما أراد الله تعالى، أو النفخ في الصور، ثم استأنف بالإخبار بأن قوله الحق يوم يقول ذلك على تقدير أن ﴿قَوْلُهُ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾، ولعل هذا المعنى والإعراب أولى، وهو المختار عند الطبري والزمخشري وأبي حيان، وللمشاكلة أيضاً، وللإجماع على عد نظائره ومنه موضع البقرة آية [١١٧]، وقيل: يتم الكلام عند ﴿كُنْ﴾ أي: يوم يقول للأجساد كن معادةً، ويبتدأ ﴿فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ الذي كان في الدنيا إخباراً بالإعادة على عمل ﴿فَيَكُونُ﴾ في ﴿قَوْلُهُ﴾، ولعدم الموازنة في طرفيه لم يعده الكوفي^(٤).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٢٣، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٢٢٨، التبيان، العطار ص ١٥٦، البيان للداني ص ١٥١.

(٢) الحسن عند العماني يرادف الكافي عند الجمهور، والعكس، ينظر: المرشد، العماني، ص ١٦.

(٣) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري ٦٣٦/٢، القطع، النحاس، ص ٢٢٦، المكتفى الداني، ص ٦٧، المرشد، لعماني، ١١١/٢، التبيان للعكبري ٥٠٩/١، علل الوقوف السجاوندي، ص ٤٧٩، منار الهدى الأشموني، ص ٢٧٤.

(٤) ينظر: تفسير الطبري، ٣٣٦/٩، إعراب القرآن، النحاس، ١٦/٢، معاني القرآن، الزجاج ٢٦٣/٢، البحر المحيط، أبو حيان، ٥٥٦/٤، القول الوجيز، المخللاتي ص ١٨٩.

المبحث الثالث: تعلق الحال

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠].
الخلاف العددي: عد ﴿تَعُودُونَ﴾ الكوفي، ولم يعده غيرهم^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿تَعُودُونَ﴾ تام عند الأخفش وأبي حاتم والداني والأشموني وابن الأنباري، أو حسن عنده، وصالح عند الجعبري على استئناف الجملة بعده على وجه نصب ﴿فَرِيقًا﴾ الأول بـ ﴿هَدَىٰ﴾، والثاني بفعل يفسره ما بعده تقديره "وأضل"، وليس بوقف عندهم وكاف عند الجعبري إن جعل جملة ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ حال من فاعل ﴿بَدَأَكُمْ﴾، أو أعرب ﴿فَرِيقًا﴾ حال من فاعل ﴿تَعُودُونَ﴾^(٢).

البيان: استدلل الله □ على قدرته على إعادة الخلق بعد البعث، واختلف المفسرون في صفة الإعادة على قولين: فقليل: يعودون مؤمنين وكافر، وهذا على إعراب ﴿فَرِيقًا﴾ حال، ورجحه ابن كثير والفراء، والقول الآخر: أنهم يعودون كما خلقهم أول مرة، وهو المعنى الظاهر، ورجحه الطبري والزجاج وابن القيم؛ واستدل الطبري بأن الآية فيها دعوة الكفار الجاحدين للبعث للإقرار به، أما المعنى الأول فهو ينطبق على من كان مصدقاً بالبعث، وهذا المعنى يأتي على وجه الاستئناف، وعلى هذا الوجه، والمشكلة يتأتى عد ﴿تَعُودُونَ﴾^(٣).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٤١].
الخلاف العددي: عد ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ المدني الأخير والمكي، ولم يعده الباقون^(٤).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٢٧، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٢٣٤، التبيان، العطار، ص ١٥٩، البيان، الداني، ص ١٥٥.

(٢) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٦٥٣/٢، القطع، النحاس، ص ٢٥٠، المكتفى، الداني ص ٧٤، وصف الاهتداء الجعبري ص ٢٩٥، الدر المصون، الحلبي، ٢٩٩/٥، منار الهدى، الأشموني، ص ٢٩٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٣٧٦/١، تفسير الطبري، ١٤٧/١٠، معاني القرآن، الزجاج ٣٣١/٢، تفسير ابن كثير، ٤٠٤/٣، شفاء العليل، ابن القيم، ٤٢١/٢، القول الوجيز، المخللاتي، ص ١٩٣.

(٤) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص ١٧٧، التبيان، العطار، ص ٢٠٤، البيان، الداني ص ١٨١، حسن المدد، الجعبري ص ٣٦٢.

حكم الوقف: الوقف على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ حسن عند ابن الأنباري كما نسبه له الخزاعي، وهو كذلك عند الهمداني، ومطلق عند السجاوندي، ومفهوم عند العماني، وجائز عند الأشموني^(١).
البيان: أمر الله نبيه ﷺ أن يذكر لقومه خبر إبراهيم عليه السلام، ثم علل ذكره له بجمعه لخصائص الصديقين والأنبياء، وجملة ﴿إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا﴾ إما مستأنفة استئناف بياني، فيجوز الوقف على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾؛ لانقطاع التعلق اللفظي، ولمشاكلة ما قبله، وله وجه، أو هي في محل نصب حال من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، أو معترضة بين البدل ﴿إِذْ قَالَ﴾ والمبدل منه ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، وعلى هذين الوجهين ينبغي الوصل، ولعله أولى؛ لاكتمال المعنى بذكر علة الذكر، ولعدم مشاكلة ما بعده، وإجماعهم على عدم عده في آية [٤٦] بمريم^(٢).

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿وَأَنْذَرُهمْ يَوْمَ الْأَرْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمٍ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿كَظِيمٍ﴾ الكوفي، وعدها الباكون^(٣).

حكم الوقف: الوقف على ﴿كَظِيمٍ﴾ تام عند ابن الأنباري والعماني، وأتم عند الداني، ومطلق عند السجاوندي، وكاف عند الجعبري^(٤).

البيان: أمر الله تعالى أن ينذر الكفار بقرب يوم القيامة الذي تنخلع فيه قلوبهم من شدة خوفهم حتى تصل إلى حناجرهم فلا يستطيعون التحدث، ثم يزيدهم الله غماً وكرهاً بنفي مودة القريب، وعدم قبول شفاعة الشفيع، والجملة على ذلك استئناف بياني تكبيت منه تعالى لهم، ولهذا الوجه والمشاكلة اختار أكثر علماء الوقف الوقف على ﴿كَظِيمٍ﴾، أو هي حال

(١) ينظر: الهادي، الهمداني، ٦٢٧/٢، الإبانة، الخزاعي، ص ٧٠٨، المرشد، العماني ٣٧٤ / ٢، علل الوقوف، السجاوندي ص ٦٨٣، منار الهدى، الأشموني ص ٤٨٠.

(٢) ينظر: الدر المصون، الحلبي ٦٠٤/٧، تفسير ابن عاشور، ١١٢/١٦، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٢٩، الجدول، الصافي ٣٠٤/٨.

(٣) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص ٢٧٥، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٨٦، التبيان، للقطار، ص ٢٧٦، البيان، الداني، ص ٢١٨.

(٤) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٨٧١/٢، المكتفى، الداني ص ١٨٣، المرشد، العماني ٦٤٢ / ٣، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٨٨٩، وصف الاهتداء، الجعبري، ص ٥٠٠.

لأصحاب القلوب أو يوم الآزفة، أو بدل اشتغال؛ إذ إنهم في هذه الحالة يتطلعون لشفاعة الآلهة فلا يجدون صديقاً ولا شفيعاً، وهو معنى لطيف لوصل ﴿كَظِيمٍ﴾، ولعدم المساواة أيضاً^(١).

الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ ﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٣-٤٤].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ البصري، وعدها الباقيون^(٢).

حكم الوقف: الوقف على ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ لازم عند السجاوندي، وعمله أن وصله يجعل المعنى محال؛ حيث يكون ﴿يَطُوفُونَ﴾ حالاً لـ ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾، فيكون المعنى: يكذبون طائفتين بين النار والحميم، وصالح عند الجعبري وليس بلازم؛ لعدم لزوم^(٣).

البيان: ذكر الله تعالى في الآيات بأنه يقال للكفار يوم القيامة توبيخاً لهم حين يُلقَوْنَ في النار: ذوقوا عذاب النار التي كنتم تكذبون بها في الدنيا، فحالمهم أنهم يترددون بين أطباق نار جهنم وحميمها، ولهذا الوجه، ولعدم موازنة ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ لطرفيه لم يعدوه آية، ولعله أرجح، وجعل بعضهم ﴿يَطُوفُونَ﴾ مستأنفة؛ لاستئناف صورة عذابهم بعد إقرارهم بالنار، ويتأتى عليه وعلى المشاكلة عد ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾، وتعليل السجاوندي لا محل له؛ لأن عذابهم يكون في الآخرة بعد إقرارهم بصدق وجودها، وليس في الدنيا على ما فسر^(٤).



(١) ينظر: تفسير الطبري، ٣٠٠/٢٠، تفسير ابن عاشور، ١١٤/٢٤، القول الوجيز، المخلاتي، ص ٢٨٠، الجدول، الصافي ٢٣٣/٢٤، تفسير القرآن، الدرة، ٣٢٧/٨.

(٢) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٩٩، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٤٣٠، التبيان، العطار، ص ٣١٨، البيان، الداني، ص ٢٣٧.

(٣) ينظر: علل الوقوف، السجاوندي، ص ٩٨٦، وصف الاهتداء، الجعبري، ص ٥٣٩.

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية، ٢٣٢/٥، الكتاب الفريد، الهمداني، ٧٢/٦، القول الوجيز، المخلاتي، ص ٣٠٥.

المبحث الرابع: تعلق جواب القسم

موضعه: قال تعالى: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ ① بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴿ص: ١-٢﴾.

الخلاف العددي: عد ﴿الذِّكْرِ﴾ الكوفي، ولم يعدها الباقون^(١).

حكم الوقف والبيان: أقسم الله تعالى بِالْقُرْآنِ؛ لشرف قدره واشتماله على بيان كل شيء، واختلفوا في جواب القسم على عدة أقوال: فمن وصل ﴿الذِّكْرِ﴾ فرمى قدر أن الجواب مذكور، واختلفوا فيه ف قيل: هو: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وقيل: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾ [ص: ١٤]، وقيل: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ [ص: ٦٤]، وقيل: غير ذلك، ورد العلماء الأخيرين ونحوهما؛ لبعدهما الفصل، وقيل: جواب القسم محذوف، وقدر بتقديرات مختلفة منها: "إن القرآن لمعجز"، أو: "إنك لمن المرسلين"، أو: "ما الأمر كما ترعمون فمحمد مرسل من الله حقاً، والله هو الإله الحق المستحق للعبودية والقادر على البعث"، ودل عليه تكذيب الكفار في ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ واستحسن هذا القول الطبري والنحاس وابن عطية والشنقيطي، وعلى هذه التقديرات فالوقف تام على ﴿وَشِقَاقٍ﴾ عند النحاس وابن الأنباري والداني، وأحسن عند العماني، وهذا القول عليه الأكثر، ويرجح أيضاً عدم المشاكلة والموازنة والمساواة في ﴿الذِّكْرِ﴾، ومن عدها فجواب القسم عنده: ﴿صَّ﴾؛ لأن معناه صدق الله، والوقف على هذا الوجه حسن عند ابن الأنباري والعماني، وكاف عند الداني، ومطلق عند السجاوندي، وتام عند النحاس، واستحسن الإمام السعدي دلالة وصف القرآن بالقدر العظيم على جواب القسم بدون الحاجة لتقديره فهو حقيق بالإيمان به، وهو معنى لطيف راجح^(٢).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٤٩، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٢٨٩، التبيان، العطار ص ٢٦٨، البيان، الداني، ص ٢١٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ٩/٢٠، القطع، النحاس ص ٥٩٥، الإيضاح، ابن الأنباري ٨٦٠/٢، المكتفى، الداني ص ١٧٨، المرشد، العماني، ٨١٣/٢، علل الوقوف، للسجاوندي ص ٨٦٤، تفسير ابن عطية، ٤٩١/٤، البحر المحيط، أبو حيان، ١٣٥/٩، القول الوجيز، المخللاتي ص ٢٧٤، تفسير السعدي، ص ٧٠٩، أضواء البيان، الشنقيطي، ٩/٧.

المبحث الخامس: تعلق جواب الشرط

موضعه: قال تعالى: ﴿قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَأَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿مِنِّي هُدًى﴾ الكوفي، وعده الباؤون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿مِنِّي هُدًى﴾ متجاذب عند الجعبري، وليس بكاف عند النحاس، ولا يوقف عليه عند الأشموني والأيوبي^(٢).

البيان: أخبر الله آدم عليه السلام وزوجته حواء لما أمرهما بالهبوط للأرض بأن من اتبع هداه فلا يزيغ عن طريق الحق بل يهتدي، ولا يشقى في الآخرة بل يسعد بدخوله الجنة ونجاته من النار، وجملة ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾ في محل جزم جواب الشرط للفعل ﴿يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ واختاره أكثر المفسرين والمعرّبين، وعليه جاءت أقوال علماء الوقف بعدم الوقف على ﴿هُدًى﴾، ونقل أبو حيان عن السجاوندي أنّ الجواب محذوف تقديره "فاتبعوه" دل عليه ما بعده، و ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ﴾ جملة مستقلة، واستبعده الحلبي، ومن عدّه فللمشاكلة^(٣).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٨٣، التبيان، العطار ص ٢٠٨، البيان، الداني ص ١٨٣، حسن المدد، الجعبري ص ٣٦٥.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص ٤١٩، وصف الاهتداء، الجعبري، ص ٤٢٦، تحفة الأمين، الأيوبي ص ١٠٥٨، منار الهدى، الأشموني، ص ٤٩٥.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ١٦/١٩٠، البحر المحيط، أبو حيان، ٧/١٢٤، الدر المصون، الحلبي ١/٣٠١، القول الوجيز، المخللاتي ص ٢٣٤.

المبحث السادس: تعلق الخبر

موضعه: قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن ١-٢].

الخلاف العددي: عد ﴿الرَّحْمَنُ﴾ الكوفي والشامي، ولم يعده الباقون^(١).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿الرَّحْمَنُ﴾ عند السجاوندي؛ لاتصال الوصف مع كونه آية، والوقف على ﴿الْقُرْآنَ﴾ كاف عند الهمداني والعماني والأشموني^(٢).

البيان: ابتداء الله ﷻ هذه السورة باسمه ﴿الرَّحْمَنُ﴾ الذي من آثار رحمته أن أنعم على عباده بنعم عظيمة وأعلاها نعمة تعليم القرآن الذي هو عماد الدين ونجاة للإنسان إن استمسك به ووظف نعمة النطق التي ميزه بها في تعلُّم كتابه ودينه، وقد اختلف أهل العدد في عد ﴿الرَّحْمَنُ﴾ وبناءً عليه اختلف إعرابها، فمن لم يعدها آية اعتبرها مبتدأ والآيات الثلاث بعدها أخباراً لها على أنها من تعداد نعمه على الإنسان، وحجة على الكافرين الذين أنكروا اسمه فقالوا ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٦٠] فجاء الرد عليهم بذكر دلائل هذا الاسم، ولعل هذا الوجه أولى، ورجحه الحلبي ولم يذكر الزمخشري سواه، ومن عدَّ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ اعتبرها مبتدأ والخبر محذوف تقديره "ربنا"، أو أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره "هو" وما بعدها أخبار مستأنفة؛ ولم يذكر أبو حيان إلا هذا الوجه^(٣).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٩٨، عدد سور القرآن، عبد الكافي ص ٤٣٠، التبيان، العطار، ص ٣١٨، البيان، الداني، ص ٢٣٧.

(٢) ينظر: الهادي، الهمداني، ١٠١٩/٣، المرشد، العماني، ٧٤٧/٣، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٩٨٤، منار الهدى، الأشموني، ص ٧٥٤.

(٣) ينظر: الكشف، الزمخشري ٤/٤٤٣، التبيان، العكبري، ١١٩٧/٢، البحر المحيط، أبو حيان، ٥٤/١٠، الدر المصون، الحلبي، ١٥٣/١٠.

الفصل الثاني: التعلق النحوي بأكثر من وجه

بعد أن تناول الفصل الأول دراسة المواضيع المتعلقة بما بعدها بوجه نحوي واحد، سيتناول هذا الفصل دراسة الفواصل المختلف في عدها، المتعلقة بما بعدها بوجهين نحويين أو أكثر، ووجه أو أكثر للانفصال اللفظي، وقد اشتمل هذا الفصل على ثمانية عشر مبحثاً.

المبحث الأول: تعلق عطف الجمل أو الحال

الموضع الأول: ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ۖ وَيَقُولُونَ سُبْحَنَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ [الإسراء: ١٠٧-١٠٨].

الخلاف العددي: عد ﴿سُجَّدًا﴾ الكوفي، ولم يعدها الباقون^(١).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿سُجَّدًا﴾ عند الخزاعي والأصبهاني والسجاوندي والأشموني؛ إن عطف ما بعدها على ﴿يَخِرُّونَ﴾، وحسن عند الهمداني والأشموني على الاستئناف^(٢).

البيان: أخبر الله نبيه محمد ﷺ ألا يكثرث لعدم إيمان الكفار فقد آمن قبلهم أهل العلم من أهل الكتاب، وكان حالهم إذا تلي عليهم القرآن يخرون سجوداً لله تعالى "قائلين، أو ويقولون في سجودهم سبحان ربنا على إنجاز وعده بإرسال نبيه وإنزال القرآن"، على الحال في التقدير الأول، والعطف في الثاني، وعلى التقديرين يأتي وجه الوصل، ولعله أرجح؛ لارتباط قولهم بمحل السجود، ويجوز أن تكون الواو للاستئناف بمعنى أن لهم ثلاثة أحوال إذا تلي عليهم القرآن: السجود، والتسبيح، والخشوع، ولذلك عدوا ﴿سُجَّدًا﴾، وللمشاكلة أيضاً^(٣).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣].

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٦٨، عدد سور القرآن، عبد الكافي، ص ٢٨٩، التبيان، العطار، ص ١٩٨، البيان، الداني، ص ١٧٧.

(٢) ينظر: الهادي، الهمداني ٥٩٣/٢، الإبانة، الخزاعي، ص ٦٨٨، منازل الوقوف، الأصبهاني، ص ٥٥٢، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٦٥٣، منار الهدى، الأشموني، ص ٤٦٠.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد، الهمداني، ٢٣٤/٤، البحر المحيط، أبو حيان، ١٢٤/٧، تفسير القرطبي، ٣٤٠/١٠، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٢٣، الجدول، الصافي، ١٣٢/٨.

الخلاف العددي: عد ﴿شَدِيدٍ﴾ المدنيان والمكي، ولم يعده الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿شَدِيدٍ﴾ مجوز لوجه عند الأيوبي، وليس بتمام ولا وقف فيه عند النحاس والخزاعي والأصبهاني^(٢).

البيان: ذكر الله تعالى في الآية رد جنود الملكة بلقيس عندما طلبت منهم المشورة في أمر سليمان عليه السلام حيث قالوا لها: "إنهم أصحاب قوة في العدد والعُدَّة، والرأي لك"، والكلام متصل والواو عاطفة أو حالية وعليه فوصلها أولى، ويرجح عدم الموازنة في الفواصل، وقيل: الواو استئنافية كأنهم ذكروا في جوابهم أمرين: المشورة بالقتال، والرأي الذي اجتمعوا عليه بإرجاع القرار لها، ولنحو هذا الوجه، وللمشاكلة عدَّوا ﴿شَدِيدٍ﴾^(٣).

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢].

الخلاف العددي: أسقط ﴿مَهِينٌ﴾ الكوفي والشامي، وعده الباقون^(٤).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿مَهِينٌ﴾ عند الخزاعي والأصبهاني والأيوبي^(٥).

البيان: احتج فرعون على قومه بفضله على موسى عليه السلام بامتلاكه لصفات يفقدها موسى عليه السلام، وهي: الملك، والسلطان، وقوة الجسد، وفصاحة اللسان، فقال لهم: أنا خيرٌ أم موسى الفاقد لهذه الصفات؟ وهو مع ذلك لا يُفهم كلامه! والأولى الوصل؛ لكون آفة اللسان من ضمن صفات ضعف موسى عليه السلام التي احتج بها فرعون، وأكثر أهل الإعراب على اختيار العطف، ووافقهم علماء الوقف، وجعل بعض المعربين الجملة حالية من الموصول، ولم يعدوا

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢١٠، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٤٠، التبيان، العطار، ص ٢٣٢، البيان، الداني، ص ١٩٩.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص ٥٠٠، الإبانة، الخزاعي، ص ٨٠٠، منازل الوقوف، الأصبهاني، ص ٦٩٥، تحفة الأيمن، الأيوبي، ١٢٢/٢.

(٣) ينظر: تفسير الرازي، ٥٥٥/٢٤، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٥٣، الجدول، الصافي، ١٦/١٩، إعراب القرآن الكريم، الدعاس، ٤٠٥/٢، الإعراب المفصل، بهجت صالح، ٢٩٦/٨.

(٤) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٦٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٩٧، التبيان، العطار، ص ٢٨٦، البيان، الداني، ص ٢٢٣.

(٥) ينظر: الإبانة، الخزاعي، ص ٩٤١، منازل الوقوف، الأصبهاني، ص ٨٧٧، تحفة الأيمن، الأيوبي ٤٦٦/٢.

﴿مَهِينٌ﴾؛ لعدم المساواة لما بعده، ومن جوز أن تكون مستأنفة اعتبرها حجة منفصلة، وعد رأس الآية؛ للمشاكلة^(١).



(١) ينظر: تفسير الطبري، ٦١١/٢٠، الدر المصون، الحلبي، ٥٩٩/٩، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٨٦، الجدول، الصافي، ٩٦/١٣، تفسير القرآن الكريم وإعرابه، الدرة، ٦٢٠/٨.

المبحث الثاني: تعلق عطف المفرد أو الحال

المبحث الثالث: تعلق الحال أو المفعول به أو الصفة أو البدل أو المجرور به

موضعهما: قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ ٥٨ ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٨-٤٩].

الخلاف العددي: عد ﴿وَالْإِنْجِيلَ﴾ الكوفي، ولم يعده الباقون، وعد ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ البصري، وتركه غيره^(١).

حكم الوقف: يحسن الوقف على ﴿وَالْإِنْجِيلَ﴾ عند النحاس والأشموني، ويجوز عند السجاوندي، ويتم عند الجعبري إن جعل ﴿وَرَسُولًا﴾ صفة بمعنى "مُرْسَل" ونصبها بفعل مضمّر تقديره "ويجعله"، وقدره بعضهم بـ "أرسلت"، وليس بوقف عندهم وعند الخزاعي لمن جعله صفة وعطفه على ﴿وَجِيهًا﴾ [آل عمران: ٤٥]، أو ﴿كَهَلًا﴾ [آل عمران: ٤٦] على أنه حال، أو هو حال من ﴿الْكِتَابَ﴾ الواقع مفعول لـ ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ على مذهب الأخفش في زيادة الواو في ﴿وَرَسُولًا﴾، أو جعله مصدر وعطفه إما على ﴿الْكِتَابَ﴾ على إعراب ﴿وَرَسُولًا﴾ مفعول به، أو جعله مصدر في موضع الحال، أما ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ فالوقف عليها كامل عند الجعبري، واستبعد النحاس الوقف؛ لأن "أن" المفتوحة لا يبتدأ بها عند سيبويه، وفي موضع جملة ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾ ثلاثة أحوال: الجر والنصب، وهي فيهما متعلقة بـ ﴿وَرَسُولًا﴾، فالجر على إسقاط الخافض أي: "بِأَيِّ"، أو بمَحذُوفٍ صِفَةً لـ ﴿وَرَسُولًا﴾ أي: "نَاطِقًا بِأَيِّ"، أما النصب فقدره بعد إسقاط الخافض، أو نصب ﴿أَنِّي﴾ بفعل مقدر تقديره: "يذكر"، وهو صِفَةٌ لـ ﴿وَرَسُولًا﴾، أو نصبه على البدل، أو الحال من ﴿وَرَسُولًا﴾، أو هي غير متعلقة بما قبلها على وجه الرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، ولعله يأتي على هذا الوجه حكم الجعبري على الوقف على ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ بالكمال^(٢).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٠٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٢٠٤، التبيان، العطار ص ١٤٤، البيان، الداني، ص ١٤٣.

(٢) ينظر: القطع، النحاس ص ١٣٦، الإبانة، الخزاعي، ص ٣٧١، التبيان، العكبري، ٢٦٢/١، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٣٧٣، وصف الاهتداء، الجعبري، ص ١٩٤، الدر المصون، الحلبي، ١٨٦/٣، فتح القدير، الشوكاني، ٣٩٢/١، منار الهدى، الأشموني ص ١٦٨، إعراب القرآن، الدرويش، ٥١٤/١.

البيان: ذكر الله تعالى ما بشرت به الملائكة مريم عليها السلام من الفضائل التي اختص بها عيسى عليه السلام ومنها: تعليمه الكتاب وإرساله لبني إسرائيل مؤيداً بالعلامات الخارقة الدالة على صدقه، والوجه الذي عليه جمهور المفسرين والمعرّبين ورجحه كذلك السجائوندي والأشمويني نصب ﴿وَرَسُولًا﴾ بفعل مضمر، فالوقف أولى؛ فكل فضيلة بشارة مستقلة، ووجه الوصل هو المختار لديهم في ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ على تعلق "أَيَّ" بإسقاط الخافض، وحجة من لم يعد ﴿إِسْرَءِيلَ﴾؛ انعقاد الإجماع على ترك عد ﴿حَلَّا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، أما من لم يعد ﴿وَالْإِنْجِيلَ﴾ فهو على عطف ما بعده على ما قبله، فإن كان على ﴿الْكِتَابِ﴾ فممكّن، وإن كان على غيره فقد رده كثير من العلماء؛ لطول العطف بين المعطوفين، كما ضعفوا مذهب الأخفش، ومن عد ﴿إِسْرَءِيلَ﴾؛ فلمشاكلته لـ ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٤٦] قبله، ولـ ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٤٩] بعده، ولانعقاد الإجماع على عد نظائره في الأعراف نحو آية [١٠٥]، [١٣٤]^(١).



(١) ينظر: تفسير الطبري، ٤١٨/٥، معاني القرآن، الزجاج، ٤١٣/١، البحر المحيط، أبو حيان، ١٦٠/٣، القول الوجيز، المخللاتي، ص ١٧٥.

المبحث الرابع: تعلق المبتدأ أو الفاعل أو الحال

موضعه: قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۖ فِيهَا فَلَکَھُۗمُ وَالنَّحْلُ ذَاتُ الْأَکْمَامِ﴾ [الرحمن: ١٠-١١].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿لِلْأَنَامِ﴾ المكي، وعده الباقون^(١).

حكم الوقف والبيان: ذكر الله تعالى ما امتن به على عباده في تمهيد الأرض لهم وما أودع فيها من المنافع التي منها ضروب الفاكهة المتنوعة، فعلى اعتبار اشتغال جملة ﴿فِيهَا فَلَکَھُۗمُ﴾ على العبرة من وضع الأرض والامتنان فلا وقف على ﴿لِلْأَنَامِ﴾ عند السجاوندي على اعتبار الجملة الاسمية حالاً مقدرة من ﴿وَالْأَرْضَ﴾ ولعله الأولى، كما يأتي التعلق أيضاً على من أعرب ﴿لِلْأَنَامِ﴾ خبر مقدم للمبتدأ ﴿فَلَکَھُۗمُ﴾، ورده الهمداني، ومن أوجه تعلقها كذلك رفع ﴿فَلَکَھُۗمُ﴾ بـ ﴿لِلْأَنَامِ﴾ بالفاعلية على مذهب الأخفش في عمل الجار والمجرور عمل الفعل في رفع الاسم و ﴿فِيهَا﴾ حال، وحسنه الحلبي، أما من اعتبرها جملة مستأنفة مكونة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر فهي مقررة لمضمون الجملة قبلها، فالوقف حينئذ على ﴿لِلْأَنَامِ﴾ كافٍ عند النحاس والأشموني، وصالح عند العماني، وجائز عند الأشموني، وهو حجة من عده، وللمشاكلة أيضاً، وله وجه باعتبار تعداد النعم في الأرض^(٢).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٩٧، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٤٣٠، التبيان، العطار، ص ٣١٨، البيان للداني ص ٢٣٧.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص ٧٠٣، المرشد، العماني، ٧٤٧/٢، إعراب القرآن، الباقولي، ٥١٢/٢، ٥٣٥، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٩٨٥، الكتاب الفريد، الهمداني ٦٣/٦، الدر المصون، الحلبي، ١٥٨/١٠، منار الهدى، الأشموني، ص ٧٥٥، تفسير ابن عاشور، ٢٤١/٢٧، فتح القدير، الشوكاني، ١٥٩/٥، القول الوجيز، المخللاتي ص ٣٠٥، إعراب القرآن، الدعاس، ٢٩٠/٣.

المبحث الخامس: تعلق البدل أو الظرف

المبحث السادس: تعلق الخبر أو الحال أو عامل الظرف

موضعهما: قال تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ٥ يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٥-١٦].

الخلاف العددي: لم يعد الشامي ﴿التَّلَاقِ﴾، وعدها الباقون، وعد الشامي ﴿بَرْزُورٌ﴾، ولم يعده الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿التَّلَاقِ﴾ ليس بتمام عند النحاس، ولا يوقف عليه عند السجاوندي والأشموني، ويوصل عند الخزاعي والأصبهاني، أما ﴿بَرْزُورٌ﴾ فالوقف عليه كاف عند الأصبهاني والأشموني، وحسن عند العماني والهمداني، وقيل: كاف عنده، وجائز عند السجاوندي؛ ولعله باحتمالية الاستئناف، وتعلقه بالظرف، والاستئناف أظهر عنده^(٢).

البيان: أخبر الله ﷻ أنه أرسل الرسل عليهم السلام ليأمرؤا الناس بعبادة الله تعالى وينذروهم يوم التلاق الذي يلتقي فيه الخلائق وأعمالهم مع خالقهم لمجازاتهم، وفي ذلك اليوم سيكونون ظاهرين حفاة عراة لا يسترهم شيئاً، ولا يخفى على الله شيء من أمرهم، و ﴿يَوْمَ هُمْ﴾ بدل كل من كل من ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ كما يجوز أن يكون ظرفاً من ﴿التَّلَاقِ﴾، وهو بيان لهيئة تلاقي الخلائق يومئذ، ولا اعتبار الموازنة في ﴿بَرْزُورٌ﴾ لم يعد الشامي ﴿التَّلَاقِ﴾، ولعله الأظهر، أما من عد ﴿التَّلَاقِ﴾ فلا اعتبار الموازنة لنحو ﴿الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦] ويكون ﴿يَوْمَ هُمْ﴾ ظرف من قوله: ﴿لَا يَخْفَىٰ﴾ بعده، أو هو منتصب بإضمار "اذكر".

أما من أسقط عد ﴿بَرْزُورٌ﴾ فلعدم المساواة، وجملة ﴿لَا يَخْفَىٰ﴾ يحتمل أن تكون حالاً من ضمير ﴿بَرْزُورٌ﴾، ولعله أظهر الأوجه، ورجحه الزمخشري، كما يجوز أن يكون ﴿لَا يَخْفَىٰ﴾ عامل

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٥٥، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٨٧، التبيان، العطار، ص ٢٧٦،

البيان، الداني، ص ٢١٨، حسن المدد، الجعيري، ص ٤٢٠.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص ٦١٥، الإبانة، الخزاعي، ص ٩٠٨، منازل القرآن، الأصبهاني ص ٨٤٠، الهادي، الهمداني

٨٩٥/٣، المرشد، العماني ٦٤١/٣، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٨٨٨، منار الهدى، الأشموني ص ٦٧٤.

في نصب الظرف ﴿يَوْمَ﴾ كما ذكر آنفاً، أو أنها خبراً ثانياً للمبتدأ ﴿هُمْ﴾، أما من عد ﴿بِرِزُونَ^ط﴾ فلمشاكلتها لـ ﴿الْكَافِرُونَ﴾ [١٤]، واعتبر حينئذ جملة ﴿لَا يَخْفَى﴾ مستأنفة^(١).



(١) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ١٥٦/٤، الكتاب الفريد، الهمداني، ٥/ ٤٨٠، الدر المصون، الحلبي، ٩/٤٦٤، ٤٦٦، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٨٠، تفسير السعدي، ص ٧٣٤، الجدول، الصافي، ١٢/٢٣٠.

المبحث السابع: تعلق الحال أو الصفة

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ۚ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿السَّمَاءِ﴾ المدني الأول، وعدها الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿السَّمَاءِ﴾ حسن عند النحاس والأصبهاني والأشموني والهمداني عند من جعل جملة ﴿تُؤْتِي أُكْلَهَا﴾ مستأنفة، وليس بوقف عند السجاوندي والأشموني عند من جعل الجملة صفة ثالثة لـ ﴿كَشَجَرَةٍ﴾، أو حال لها^(٢).

البيان: شبه الله تعالى ثبات كلمة التوحيد في قلوب المؤمنين وما يصدر منها من الأعمال الصالحة التي يعود نفعها عليهم بالثواب الجزيل بالشجرة التي لها أربع صفات وهي: طيب المنبت، رسوخ الأصل، علو الفرع، ديمومة الثمر، فجملة ﴿تُؤْتِي أُكْلَهَا﴾ أحد صفات الشجرة، أو هي حال للشجرة بعد وصفها، وعليه أكثر أهل الإعراب والتفسير، ويقوي حجة من لم يعد ﴿السَّمَاءِ﴾ عدم موازنته لـ ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ بعدها، ومن عدها؛ فلاستئناف والإجماع على عد نظيرها في إبراهيم آية [٣٨]^(٣).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ۖ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ۖ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٥-١٠٧].

الخلاف العددي: عد ﴿صَفْصَفًا﴾ الكوفي والبصري والشامي، ولم يعدها الباقون^(٤).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٥٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٢٧٤، التبيان، العطار، ص ١٨٨، البيان، الداني، ص ١٧١.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص ٣٤٩، الهادي، الهمداني، ٥٣٥/٢، الكتاب الفريد، الهمداني ٢٩/٤، منازل القرآن، الأصبهاني، ص ٥٠٤، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٦٢٤، الدر المصون، الحلبي، ١٠٠/٧، منار الهدى، الأشموني، ص ٤١٨.

(٣) ينظر: تفسير ابن عطية، ٣٣٥/٣، البحر المحيط، أبو حيان، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢١٦.

(٤) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص ١٨٢، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص ٣٠٨، التبيان، العطار ص ٢٠٨، البيان، الداني ص ١٨٣.

حكم الوقف: الوقف على ﴿صَفَصَفًا﴾ جائز عند الهمداني، ولا يوقف عليه عند السجاوندي والأيوبي^(١).

البيان: أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يرد على قومه إن سألوه عن حال الجبال يوم القيامة، وأنه تعالى سيقلعها من أماكنها، فتكون رملاً، ثم يسويها بالأرض فتصبح من تمام استوائها لا يرى الناظر إليها فيها ميلاً عن الاستواء لا ارتفاعاً ولا انخفاضاً، وجملة ﴿لَا تَرَى فِيهَا﴾ صفة للقاع وهو المستوي من الأرض، أو حال للجبال بمعنى: "غير راءٍ فيها"، وعلى الوجهين تتعلق بما قبلها ولعله هو الأظهر، ومن عد ﴿صَفَصَفًا﴾ فلائاً الجملة بعدها مستأنفة، وللمشاكلة^(٢).



(١) ينظر: الهادي، الهمداني ٦٤٥/٢، علل الوقوف، السجاوندي ص ٧٠٠، تحفة الأمين، الأيوبي ص ١٠٥٤.
(٢) ينظر: تفسير الطبري، ١٦/١٦، الكتاب الفريد، الهمداني ٤٥٧/٤، القول الوجيز، المخللاتي ص ٢٣٤، تفسير السعدي، ص ٥١٣.

المبحث الثامن: تعلق عطف المفرد أو الجمل

موضعه: قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

الخلاف العددي: عد ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ البصري، ولم يعده الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ حسن عند الأنباري والأشموني، وتام عند اللؤلؤي، وكاف عند يعقوب على الاستئناف في ﴿وَرَسُولُهُ﴾ على الابتداء وخبره محذوف تقديره "بريء منهم"، وليس بوقف عندهم وعند العماني والسجاوندي على عطف ﴿وَرَسُولُهُ﴾ على الضمير المستكن في ﴿بَرِيءٌ﴾ أي: بريء هو ورسوله، أو على محل اسم "إنَّ" قبل دخولها؛ إذ موضعه الرفع بالابتداء^(٢).

البيان: أمر الله نبيه ﷺ أن يؤذن يوم الحج الأكبر أن الله بريء ورسوله من عهد المشركين، ولعل هذا المعنى متحقق في وجوه العطف وكذا إن عطفت الجملة الاسمية المقدرة على المفرد ﴿بَرِيءٌ﴾، أما إن عُدَّت الجملة مستأنفة فقد رد العماني هذا الوجه؛ لعدم صحة قطع الخبر المقدر عما قبله؛ لدلالة ما قبله عليه وتعلق المعنى به، وعده البصري؛ للمشاكلة، وللإجماع على عد ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١]^(٣).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص ١٣٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص ٢٤٦، التبيان، العطار ص ١٦٨، البيان، الداني ص ١٦٠.

(٢) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري ٢/٦٩٠، القطع، النحاس ص ٢٨٢، الإبانة، الخزاعي ص ٥٦٢، المرشد، العماني ١/١٨٦، علل الوقوف، السجاوندي ص ٥٤٤، منار الهدى، الأشموني ص ٣٣١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ١١/٣٣٩، القول الوجيز، المخللاتي، ص ١٩٩، المجتبى، للخراط ٢/٣٨٣، الجدول، الصافي ٥/٢٨٠.

المبحث التاسع: تعلق المبتدأ أو الفاعل

موضعه: قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [النور: ٣٦-٣٧].
الخلاف العددي: لم يعد ﴿وَالْآصَالِ﴾ المدنيان والمكي، وعده الباقيون^(١).

حكم الوقف: قرأ ابن عامر وشعبة {يُسَبِّحُ} بفتح الباء على البناء للمفعول، وقرأ الباقيون بكسرها على البناء للفاعل^(٢)، والوقف على ﴿وَالْآصَالِ﴾ على قراءة الفتح حسن عند ابن الأنباري والعماني والأشْمُوني، وصالح عند النحاس والجعبري على أَنَّ ﴿رِجَالٌ﴾ فاعل لفعل مقدر تقديره "يسبحه" دل عليه {يُسَبِّحُ} المذكور، أو هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره "المسبحون"، وليس بوقف على قراءة الفتح إن رفع ﴿رِجَالٌ﴾ بالابتداء وخبره المقدم ﴿فِي بُيُوتٍ﴾، وكذا على قراءة الكسر؛ لأنَّ ﴿رِجَالٌ﴾ فاعلٌ لـ ﴿يُسَبِّحُ﴾^(٣).

البيان: امتدح تعالى عمار المساجد من الرجال بعبادتهم ومواظبتهم على الذهاب للمساجد في الصلوات الخمس، فأقرب ما يتعلق به ﴿رِجَالٌ﴾ إعراباً ومعنى الفعل {يُسَبِّحُ} سواء مذكوراً في قراءة البناء للفاعل والتي يتأكد وصله بمعموله للتعلق، أو مضمراً في قراءة البناء للمفعول وكأن الفعل المضمّر تأكيدٌ للأول المذكور، ويجوز في وجه الإضمار الوقف على ﴿وَالْآصَالِ﴾؛ للمشكلة، والوصل أولى للتعلق المعنوي، أما وجه تعلق ﴿رِجَالٌ﴾ بـ ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ فأكثر المفسرين على تعلق الأخير بالآية قبلها كأن نور الإيمان أكثر ما يتحقق في المساجد^(٤).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٩٩، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٢٦، التبيان، العطار، ص ٢٢٢، البيان، للداني ص ١٩٣.

(٢) ينظر: المبسوط، ابن مهران، ص ٣١٩، المستنير، ابن سوار، ٣٢٣/٢، النشر، ابن الجزري، ١٨٢٧/٥، إتحاف فضلاء البشر، الديمياطي ص ٤١١.

(٣) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري ٧٩٨/٢، القطع، النحاس، ص ٤٧٠، الكتاب الفريد، الهمداني ٦٥١/٤، المرشد، العماني ٤٥٢/٢، وصف الاهتداء، الجعبري، ص ٤٤٧، منار الهدى، الأشْمُوني، ص ٥٣٩.

(٤) ينظر: تفسير الطبري، ٣١٥/١٧، تفسير ابن كثير، ٦٢/٦، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٤٥، تفسير السعدي، ص ٥٦٨.

المبحث العاشر: تعلق الخبر أو جواب القسم

الموضع الأول: الحروف المقطعة المختلف في عدها، وهي ﴿الْم﴾ [البقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة: ١] و﴿الْمَص﴾ [الأعراف: ١]، و﴿كَهَيْعَص﴾ [مريم: ١]، و﴿طه﴾ [طه: ١]، و﴿طَسَم﴾ [الشعراء والقصص: ١]، و﴿يَس﴾ [يس: ١]، و﴿حَم﴾ [غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف: ١]، و﴿عَسَق﴾ [الشورى: ٢].

الخلاف العددي: عد الكوفي وحده الحروف المقطعة المذكورة أعلاه، ولم يعدها الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف عليها كامل عند الجعبري، وتام عند العماني، وكذلك عند الداني، وقيل كاف عنده وعند أبي حاتم على وجه نصب هذه الحروف بفعل محذوف تقديره: "اتل" ونحوه، أو الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذا" ونحوه أو العكس، وهو تام عند الأشموني على الوجه الأول، أما على الوجه الثاني فالوقف كاف عنده وحسن عند ابن الأنباري، وهذا الوقف هو الاختيار عند الداني والنحاس والعماني والجعبري، وجوز الوقف عليها الأشموني إن اعتبرها قسم جوابه محذوف، وما بعد هذه الأحرف استئناف على جميع هذه الأوجه، وليس بتام ولا كاف عند الداني وابن الأنباري والعماني والأشموني على وجه القسم بإضمار واو القسم وما بعد هذه الأحرف جواب القسم كأنه قال: وحق هذه الحروف إنَّ هذا الكتاب لحق، أو التنبيه والنداء باعتبار ظهور فائدة المعنى فيما بعده، وهو جائز عند الجعبري على وجه القسم، وكامل عنده على وجه النداء باعتبار استئناف الجملة بعد النداء، وقد ذكروا وجه النداء في ﴿طه﴾، و﴿يَس﴾ إن فسرت بمعنى "يا رجل"، ولا يوقف عندهم كذلك على ﴿حَم﴾ "الزخرف والدخان" إن جعلت جواب القسم للقسم ﴿حَم﴾ الجملة بعدها بمعنى "حم قضي الأمر" ونحوه، وهو جائز عند الجعبري إن اعتبر ﴿حَم﴾ قسم، وصالح إن اعتبرت ﴿حَم﴾ هي جواب القسم، وكذا لا يوقف على الحروف المقطعة عند ابن الأنباري والعماني والأشموني، وينقص عند الجعبري إن رُفِعَتْ بالابتداء وخبره المفرد أو الجملة بعده، وهو مذهب الفراء، والوقف عندهم في الشورى على ﴿عَسَق﴾ فلم يذكروا الوقف على ﴿حَم﴾؛ لا اعتبارهم وحدة الحكم الإعرابي فيهما، أو لأن ﴿حَم﴾ مبتدأ و ﴿عَسَق﴾

(١) ينظر: البيان، الداني، ص ١٤٠، ١٤٣، ١٥٥، ١٨١، ١٨٣، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥-٢٠٧، ٢١١، ٢١٨،

٢٢٠-٢٢٧، لوامع البدر، الأيوبي، ص ١١٩، القول الوجيز، المخللاتي، ص ١٦٤، الفرائد الحسان، القاضي، ص ٢٨.

الخبر كما ذكر الأشموني، ولم يرتض النحاس والعماني مذهب الأخفش بتقطيع الحروف والتمام لكل حرف؛ لرسمها موصولة في المصحف^(١).

البيان: اختلف المفسرون في تفسير الحروف المقطعة، ووقع لها محل من الإعراب من عدمه على أقوال عديدة، ولعل من اعتبرها آية ووقف عليها اعتبر استقلاليتها إعراباً، وكونها اسماً للسورة، ومشاكلتهن لما بعدهن بالردف، والردف هو وقوع حرف المد قبل الروي الذي هو آخر حرف من الكلمة التي هي رأس الآية^(٢)، وأن مجيئها على هذا الوجه من التهجي لمغزى تبكيت الكفار المعاندين، ومعاملتهم معاملة المتعلم بجامع عجزهم عن الإتيان بمثله؛ بدلالة ورود ذكر القرآن بعدها في معظم المواضع، إلا بعض السور القليلة التي ذكر فيها أيضاً ما هو من خصائص القرآن من إثبات وحدانية الله باختصاصه بإنزال الكتاب، وذكر قصص السابقين في مريم والعنكبوت والروم، ولم يذكر المعربين في بعض الجمل بعد الحروف المقطعة إلا وجه الاستئناف كما في آل عمران، باعتبارها رداً على وفد نصارى نجران، وكذا في العنكبوت؛ لأن وقوع الاستفهام بعدها دال على انقطاعه عنها، وكذا في الشورى على اعتبار ﴿كَذَلِكَ﴾ [الشورى: ٣] مبتدأ، بمعنى: أوحى إليك يا محمد مثل ما أوحى إلى من قبلك، وقيل: الإشارة في ﴿كَذَلِكَ﴾ إليها كما ذكر الفراء، واختار تمامها أكثر المفسرين كالطبري وابن عطية، والمعربين وعلماء الوقف كما مر ذكره، ومن لم يعبدها آية اعتبر كونها جزءاً مما بعدها وأنها هي القرآن الذي لا مزية فيه فلا تظهر فائدتها إلا فيما بعدها، ولعدم مشابقتها للآيات بعدها في الطول والقدر^(٣).

(١) ينظر: القطع، النحاس، ص ٣٠، ١٢٣، الإيضاح، ابن الأنباري، ٤٨٤/١، ٥٦٣/٢، ٧٦٧، ٨٨٠، ٨٨٣، المكتفى، الداني، ص ١٨، ١٢٩، ١٧٤، ١٩٠، المرشد، العماني، تحقيق د. هند العبدلي، ص ١٢٠، تحقيق الأزوري ٣٨٢/٢، ٦٧٤/٣، وصف الاهتداء، الجعبري ص ١٢٥، ٤١١، ٤١٨، ٤٦٥، ٥٠٨، ٥١١، منار الهدى، الأشموني ص ٧٥، ٤٨٥، ٦٣٦، ٦٨٩، ٦٩٧.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم، الخوارزمي، ص ٥٧٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء ٩/١، ٢١/٣، تفسير الطبري، ٤٥٣/١٥، البيان، الداني، ص ١١٣، الكتاب الفريد، الهمداني ١/١٠٢، ١٥٧/٥، ٣٣٧، ٥٠٢، تفسير ابن عطية، ٣٩٦/١، تفسير ابن عاشور، ١/٢١٣، ٢١٨، فتح القدير، الشوكاني، ٤/٦٠٢، تفسير العثيمين الفاتحة والبقرة، ١/٢٣، تفسير القرآن، الدرة، ٧/٢، ٥/٦٥٢، ٧/٢٣٣، الجدول، الصافي، ١/٣٧.

المبحث الحادي عشر: تعلق الخبر أو المفعول المطلق أو جواب القسم أو البدل

موضوعه: قال تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ (٨٤) لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿[ص: ٨٤-٨٥].

الخلاف العددي: عد ﴿أَقُولُ﴾ الكوفي وأيوب بن المتوكل، ولم يعدها عاصم الجحدري والباقون، وقد قيل: إنَّ الجحدري يعدها وأيوب يسقطها، ولم يخالف أيوب أهل البصرة إلا في هذه الآية فقط، واقتصر ابن شاذان وعبد الكافي على عدها للكوفي وحده^(١).

القراءات الواردة فيها: اختلف القراء في قراءة ﴿فَالْحَقُّ﴾ الأول فقرأ عاصم وحمزة وخلف بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب، أما ﴿وَالْحَقُّ﴾ الثاني فاتفق الجميع على نصبه^(٢).

حكم الوقف: تعددت الأوجه الإعرابية في رفع ﴿فَالْحَقُّ﴾ ونصبه، وبعض هذه الأوجه تقتضي تعلقه ب ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ أو انقطاعه عنه، فأما التعلق فيأتي في قراءة الرفع على وجه رفع ﴿فَالْحَقُّ﴾ على الابتداء وسد ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ مسد الخبر، أو أنَّ ﴿فَالْحَقُّ﴾ مبتدأ خبره محذوف يقدر بـ "قسمي" والخبر جملة القسم وجوابه ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، وكذا يأتي تعلق ﴿فَالْحَقُّ﴾ في قراءة النصب على اعتبارها قسم جوابه ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ كأنه قال: "حقاً لأملأن"، كما يأتي على وجه نصبه مصدراً مؤكداً لمضمون جملة ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، أو على اعتبار جملة ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في محل نصب بدل من ﴿وَالْحَقُّ﴾ الثاني المتفق على نصبه بالفعل ﴿أَقُولُ﴾ بعده، وعلى هذه الأوجه لا يوقف على ﴿فَالْحَقُّ﴾ كما ذكر ابن الأنباري والهمداني والداني والأشموني، وهذه الأوجه تقتضي أيضاً عدم الوقف على ﴿أَقُولُ﴾.

وينقطع ﴿فَالْحَقُّ﴾ عن ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ بعده على قراءة الرفع إن أعرب ﴿فَالْحَقُّ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره "أنا"، أو مبتدأ لخبر محذوف تقديره "مني"، وكذا على قراءة النصب إن نصب ﴿فَالْحَقُّ﴾ بالإغراء بنحو معنى: "الزموا الحق"، أو مفعول مطلق لعامل محذوف تقديره: "أحق الحق"، أو نصبه بالفعل ﴿أَقُولُ﴾ بعده و ﴿وَالْحَقُّ﴾ الثاني معطوف عليه أو مكرر، وعلى هذه الأوجه يوقف

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٤٩، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٧٧، التبيان للقطار ص ٢٦٨،

البيان للداني ص ٦٩، ٢١٤، حسن المدد للجعبري ص ٤١٥.

(٢) ينظر: المبسوط، ابن مهران، ص ٣٨٢، المستنير، سوار، ٤٠٦/٢، النشر، ابن الجزري، ١٨٨٦/٥، إتخاف فضلاء

البشر، الدمياطي، ص ٤٧٩.

على ﴿فَالْحَقُّ﴾ عند ابن الأنباري والأشموني والداني، ويحسن عند الهمداني، والوقف عند النحاس صالح على تقدير نصبه بالإغراء، وكافٍ على قراءة الرفع، والوقف على ﴿أَقُولُ﴾ كافٍ عند النحاس وتام عند أحمد بن موسى على قراءة النصب، وجائز عند السجاوندي^(١).

البيان: لما تعهد إبليس لعنه الله بغواية الخلق رد الله تعالى عليه بأنه الحق والحق قوله ليملأن جهنم من إبليس وأتباعه، ورجح وجه القسم الإمام الطبري؛ لأنه خطاب من الله لإبليس بما هو فاعل به وبأتباعه، وذلك يقتضي عدم الوقف على ﴿أَقُولُ﴾، ولم يعدوه؛ لعدم المشاكلة، ولعل هذا الوجه هو الأولى، وقيل: ليس في الكلام قسماً؛ لترفع الله تعالى عن مقابلة كلام الشيطان بقسم مثله، وعليه يوقف على ﴿أَقُولُ﴾؛ لانقطاع الكلام^(٢).



(١) ينظر: القطع، النحاس، ص ٦٠٣، الإيضاح، ابن الأنباري ٨٦٥/٢، المكتفى، الداني ص ١٧٩، الكتاب الفريد، الهمداني، ٤٤٣/٥، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٨٧٦، الدر المصون، الحلبي ٤٠٠/٩، منار الهدى، الأشموني ص ٦٦٢، الجدول، الصافي ١٤٦/٢٣.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ١٤٨/٢٠، تفسير ابن عاشور، ٣٠٦/٢٣، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٧٤.

المبحث الثاني عشر: تعلق الحال أو الظرف أو الصفة

موضوعه: قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثُمُودَ ۚ إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ۚ﴾ [فصلت: ١٣-١٤].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿وَتُمُودَ﴾ البصري والشامي، وعده الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿وَتُمُودَ﴾ ليس بتمام عند النحاس، والوصل أولى عند الهمداني والخزاعي، وعلة النحاس بتعلق ﴿إِذْ﴾ بما قبلها، ويأتي احتمال تعلقها على عدة أوجه إعرابية وهي: أن تكون ﴿إِذْ﴾ ظرف زمان لـ ﴿صَاعِقَةِ عَادٍ﴾، أو ﴿أَنْذَرْتُكُمْ﴾، أو صفة لـ ﴿صَاعِقَةِ﴾ الأولى، أو حال من ﴿صَاعِقَةِ﴾ الثانية، والوقف مطلق عند السجاوندي، وحسن عند الأشموني على تقدير جعل ﴿إِذْ﴾ في محل نصب مفعول به من فعل محذوف تقديره "اذكر"^(٢).

البيان: لما بُيِّنَت للكفار دلائل وحدانية الله تعالى وأعرضوا عن اتباع الحق أمر الله نبيه ﷺ أن يخوفهم بعذاب الله تعالى أن يحلَّ بهم كما حلَّ بعادٍ وثمود لما كذبوا رسلهم اللذان استنفذا كل وسيلة في دعوتهما إلى الله تعالى، ورجح جمع من أهل التفسير والإعراب منهم الإمام الطبري وأبو حيان والهمداني وقوع ﴿إِذْ﴾ ظرف لـ ﴿صَاعِقَةِ عَادٍ﴾؛ لأن الصاعقة بمعنى العذاب، والعذاب حلَّ بهم وقت تكذيبهم بالرسول، ويرجحه وصل السبب بالمسبَّب وهو الأولى، ولعدم الموازنة لظرفيه لم يعدوا ﴿وَتُمُودَ﴾، وأنكر السجاوندي والأشموني أن تكون ﴿إِذْ﴾ ظرف لـ ﴿أَنْذَرْتُكُمْ﴾؛ لأن العذاب لم يحلَّ وقت الإنذار، وله وجه، وعدوا ﴿وَتُمُودَ﴾ لهذا التوجيه، ووجود المشكلة، وعد النظائر كما في آية [١٢] سورة ق وآية [١٨] سورة البروج^(٣).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٦١، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٩١، التبيان، العطار، ص ٢٨٠، البيان، الداني ص ٢٢٠.

(٢) ينظر: القطع، النحاس ص ٦٢٦، الهادي، الهمداني ٩١٤/٣، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٩٠٠، الدر المصون، الحلبي ٥١٤/٩، منار الهدى، الأشموني، ص ٦٨٤، الإعراب المفصل، بجت صالح، ٣١٩/١٠.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ١٤٨/٢٠، الكتاب الفريد، الهمداني ٥٠٦/٥، البحر المحيط، أبو حيان، ٢٩٣/٩، تفسير ابن عاشور، ٢٥٢/٢٤، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٨٣، تفسير العثيمين، فصلت، ص ٨٩.

المبحث الثالث عشر: تعلق الحال أو المفعول لأجله أو البدل

موضوعه: قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ ۖ هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [غافر: ٥٣].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿الْكِتَابَ﴾ المدني الأخير والبصري، وأضاف الجعبري لغير العادين ابن الجهم عن الشامى، وهو مردود؛ حيث سيختل عدد آيات السورة عند الشامى، وعده الباقون، وأطلق ابن شاذان عده للمدني، فالبصري عنده وحده لم يعده^(١).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿الْكِتَابَ﴾ عند السجاوندي والأيوبي والأشموني، وتوصل عند الخزاعي والأصبهاني؛ لكون ﴿هُدًى﴾ و ﴿وَذِكْرَىٰ﴾ حالان من ﴿الْكِتَابَ﴾ كأنه قال: "هادياً ومذكراً"، أو أنه مفعول لأجله، أي: لأجل الهداية، وذكر القرطبي نصبه على البدل، وجوز الأصبهاني الوقف باعتبار رفع ﴿هُدًى﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره "هو"، ولذلك حسن الوقف عليه الأشموني، وكذا يأتي الانقطاع على إعرابه مفعول مطلق بمعنى: "يهديه هدى"^(٢).

البيان: ذكر الله تعالى في الآية ما امتن به على موسى عليه السلام من إعطائه الرسالة والتوراة التي أورثها لبني إسرائيل ينتفع بها أصحاب العقول السليمة، فيها الدلالة على الهدى، والتذكير بالخير والترهيب من الشر، وصلة هذه الفائدة العظيمة بأصلها أولى في المعنى والإعراب من تقدير عامل لـ ﴿هُدًى﴾، وَمَنْ عَدَّ ﴿الْكِتَابَ﴾؛ فللمشكلة لما بعده^(٣).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٦١، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٩١، التبيان للقطار ص ٢٧٦،

البيان، الداني، ص ٢١٨، حسن المدد، الجعبري، ص ٤٢٠.

(٢) ينظر: الإبانة، الخزاعي، ص ٩١٤، منازل الوقف، الأصبهاني، ص ٨٤٦، علل الوقف، لسجاوندي ص ٨٩٣، تفسير القرطبي، ٣٢٣/١٥، الدر المصون، الحلبي، ٤٩٢/٩، منار الهدى، الأشموني، ص ٦٧٩، الإعراب المفصل، بهجت صالح، ٢٨١/١٠.

(٣) ينظر: تفسير ابن عاشور، ١٦٩/٢٤، القول الوجيز، المخللاتي ص ٢٨٠، تفسير السعدي، ص ٧٣٩.

المبحث الرابع عشر: تعلق الحال أو المجرور به

موضعه: قال تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَئِنَّ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾^(١) مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿تَعْبُدُونَ﴾ البصري، وعده الباقيون^(٢).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿تَعْبُدُونَ﴾ عند العماني والأصبهاني والأيوبي والأشموني؛ لتعلق شبه الجملة ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بعاملها ﴿تَعْبُدُونَ﴾، أو أنَّ شبه الجملة حال من ضمير مفعول ﴿تَعْبُدُونَ﴾ المحذوف المقدر بـ "تعبدونها"، وذكر الخزاعي أنَّ بعضهم ذكر أنَّ الوقف صالح على ﴿تَعْبُدُونَ﴾، ويوقف عليه عند الأشموني إنْ قُدِّرَ تعلق ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بمحذوف، أي: "هل ينصرونكم من دون الله"، أو يكون في الكلام تقديم وتأخير -أي: تقديم: ﴿يَنْصُرُونَكُمْ﴾ وتأخير ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٣).

البيان: أخبر الله تعالى أنه يقال للمشركين يوم القيامة تقريباً وتوبيخاً: أين آلهتكم التي كنتم تعبّدونها من دون الله، هل ينصرونكم، أو ينصرون أنفسهم؛ لأنهم وآلهتهم يلقون في النار، وأجمعت كتب الإعراب التي وقفت عليها على تعلق ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بـ ﴿تَعْبُدُونَ﴾ إعراباً وهو كذلك في المعنى، ولم يذكر وجه الاستئناف حسب ما وقفت عليه إلا الأشموني وحده، وعده البصري؛ لانعقاد الإجماع على عد الموضع الأول في السورة آية: [٧٠]، والثاني آية: [٧٥]^(٣).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ٢٠٦، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٣٤، التبيان، العطار، ص ٢٢٨، التبيان، الداني ص ١٩٦.

(٢) ينظر: الإبانة، الخزاعي، ص ٧٨٩، منازل الوقف، الأصبهاني، ص ٦٧٩، المرشد، العماني، ٤٨١/٢، تحفة الأمين، الأيوبي، ٩١/٢، منار الهدى، الأشموني، ص ٥٦٠، الإعراب المفصل، بهجت صالح، ٢١١/٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن، درويش، ٩٥/٧، تفسير القرآن، الدرة، ٥٩٦/٦، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٤٩.

المبحث الخامس عشر: تعلق المفعول به أو المجرور به

موضعه: قال تعالى: ﴿قَالَ يَهْرُونُ مَا مَنَّكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ۖ أَلا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: ٩٢-٩٣].

الخلاف العددي: عد ﴿ضَلُّوا﴾ الكوفي، ولم يعده الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ضَلُّوا﴾ كاف عند النحاس والدايني، ولا يوقف عليه عند السجاوندي، ويوصل عند الخزاعي، والوقف على ﴿أَلَا تَتَّبِعَنِ﴾ جائز عند العماني والأشموني، ومطلق عند السجاوندي^(٢).

البيان: ذكر الله في الآيات الحوار الذي دار بين موسى وهارون عليهما السلام وملامة موسى لأخيه لعدم اللحق به وإخباره بفعل قومه في عبادة العجل أو قتالهم، واختلف النحويين في زيادة "لا" في ﴿أَلَا تَتَّبِعَنِ﴾ من عدمها والعامل فيها، فذهب أكثرهم كالزجاج والزمخشري وأبي حيان إلى أنَّ اللام زائدة والمصدر المؤول منها في محل نصب مفعول ثانٍ، أو في محل جر بحرف جر محذوف متعلق بـ ﴿مَا مَنَّكَ﴾، والمعنى: "ما منعك اتباعي"، أو "من اتباعي"، ويجوز على التقدير الثاني أن تكون اللام نافية، وعلى هذه التقديرات يأتي تعلق ﴿أَلَا تَتَّبِعَنِ﴾ بـ ﴿مَا مَنَّكَ﴾، على اتصال كلام موسى عليه السلام، ولعله أبين، ولعدم المشكلة لم يعدوا رأس الآية، وذهب آخرون إلى أنَّ اللام مؤكدة أو نافية وليست زائدة؛ لأنَّ الأولى عدم الزيادة في كتاب الله تعالى، واللام مبتدأ بها، و﴿أَلَا تَتَّبِعَنِ﴾ منصوب بفعل محذوف تقديره: "ما منعك أن تَتَّبِعَنِي وَاضْطَرَّكَ إِلَى أَنْ لَا تَتَّبِعَنِي"،

تفسير من موسى باحتماليات صنع أخيه هارون عليه السلام، واختاره الطبري وابن عطية وابن عاشور^(٣).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٨١، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ٣٠٥، التبيان، العطار، ص ٢٠٨، البيان، الدايني، ص ١٨٣.

(٢) ينظر: القطع، النحاس ص ٤١٧، المكتفى، الدايني ص ١٣١، الإبانة، الخزاعي، ص ٧٢٣، المرشد، العماني، ٣٨٩/٢/٢، علل الوقوف، السجاوندي ص ٦٩٩، منار الهدى، الأشموني ص ٤٩٢.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ٨٤/١٠، معاني القرآن، الزجاج ٣٢٢/٣، الكشاف، الزمخشري، ٨٣/٣، تفسير ابن عطية ٦٠/٤، البحر المحيط، أبو حيان، ٣٧٥/٧، تفسير ابن عاشور، ٢٩١/١٦، القول الوجيز للمخللاتي، ص ٢٣٤.

المبحث السادس عشر: تعلق الصفة أو البديل أو عطف البيان

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ ^(٣٦) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ^[الكهف: ١٠٣-١٠٤].

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطُّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ ^(١٧) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ^[الزمر: ١٧-١٨].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿أَعْمَالًا﴾ المدنيان والمكي، وعدها الباقون، وكذا الحكم في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ إلا أنَّ المدني الثاني عده مع الباقيين ^(١).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿أَعْمَالًا﴾ عند النحاس والعماني والأشموني، وكذا عند السجاوندي في ﴿عِبَادَ﴾ إن جعل ﴿الَّذِينَ﴾ نعت لـ ﴿بِالْأَخْسَرِينَ﴾ في الموضع الأول، ولـ ﴿عِبَادَ﴾ في الموضع الثاني، وهو تام عند الجعبري على هذا الوجه في الموضع الأول، وكذا يأتي تعلقهما إن أعربت ﴿الَّذِينَ﴾ بدلاً أو عطف بيان، أما إن اعتبر ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، أي: "هم الذين"، أو في موضع نصب بفعل محذوف تقديره نحو "أعني" فالوقف في الموضع الأول تام عند العماني والأشموني، ومطلق عند السجاوندي، وصالح عند النحاس والجعبري، وهو تام في الموضع الثاني عند العماني والأشموني وابن الأنباري والنحاس والداني، وكامل عند الجعبري على وجه الابتداء ^(٢).

البيان: ابتدأت الآية الثانية بعد رأس الآية في الموضعين بالاسم الموصول ﴿الَّذِينَ﴾، وذكر الأشموني قاعدة في الاسم الموصول في كل القرآن بجواز وصله أو قطعه عما قبله إلا في مواضع

تفسير السعدي، ص ٥١٢، الجدول، الصافي ٤١١/٨، إعراب القرآن، عبد الله علوان ومجموعة مؤلفين ١٤٠٤/٣، المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) ابن المثلث، ص ١٧٦.

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص ١٧٣، ٢٥٣، التبيان، العطار، ص ٢٠٢، ٢٧٣، عدد سور القرآن، عبد الكافي، ص ٣٨٢، البيان، الداني، ص ١١٨، ١٧٩، ٢١٦.

(٢) لم يذكر وجه البديل في الموضع الأول إلا النحاس والأشموني، وذكر الأشموني وحده فيهما وجه عطف البيان، ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري ٨٦٨/٢، القطع، النحاس، ص ٣٩٤، ٦٠٩، المكتفى، الداني ص ١٨١، المرشد، العماني، ٣٦٧/٢، ٦٢٩/٣، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٦٧٣، ٨٧٩، وصف الاهتداء، الجعبري، ص ٤١٠، ٤٩٧، منار الهدى، الأشموني، ص ٥١، ٤٧٣، ٦٦٥.

استثناها، وقد جاء الاسم الموصول في الموضع الأول بوصف أخسر الناس أعمالاً يوم القيامة، بأنهم الذين بطل عملهم؛ لفقدهم شرط الإيمان، وهم يظنون أنهم محسنون في صنعهم، وبين سبب استحقاق المؤمنين الموحدين البشري؛ لاتباعهم الأحسن من القول طمعاً في ثواب الله، وقد اختار إعراب ﴿الَّذِينَ﴾ نعتاً في الموضع الثاني أكثر المعربين، وذكر أبو حيان أنَّ من نكت إظهار ﴿عِبَادِ﴾ وحقه الإضمار امتداحهم بالوصف المذكور، ويؤيده قراءة فتح الياء في ﴿عِبَادِ﴾ للسوسي عن أبي عمرو وصلاً بخلاف عنه، كما نُقِلَ عن أبي عمرو عند سؤاله عن قراءته فأجاب: بفتحها إن لم تكن رأس آية، والوقف عليها إن كانت رأس آية، وله حذف الياء وإثباتها في رواية السوسي وقفاً، وفي وصلها اكتمال المعنى، واختار الزمخشري والهمداني وأكثر المعربين الاستئناف في الموضع الأول كأنه جواباً لسؤال مقدر، ولوجود المشاكلة في الموضع الأول عدواً ﴿أَعْمَلًا﴾ رأس آية^(١).



(١) ينظر: المبسوط، ابن مهران، ص ٣٨٦، الكشف، الزمخشري، ٧٤٩/٢، التيسير، الداني، ص ٢٦٧، الكتاب الفريد، الهمداني، ٣٣١/٤، ٤٥٢/٥، المستنير، ابن سوار، ٤١٥/٢، البحر المحيط، أبو حيان، ١٩٢/٩، النشر، ابن الجزري، ٤ / ١٥٥٥، إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي، ص ١٥٥، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٢٢٧، تفسير السعدي، ص ٤٨٨، إعراب القرآن، درويش، ٣٥/٦، تفسير القرآن، الدرة، ٢٢٤/٨

المبحث السابع عشر: تعلق المفعول به أو الحال

موضعه: قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَجَبْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢].

الخلاف العددي: عد ﴿الدِّينَ﴾ الشَّامي، ولم يعده الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿الدِّينَ﴾ حسن عند الأشموني وعند قوم كما نقل الهمداني، على أنَّ ﴿لَئِنْ أَجَبْتَنَا﴾ مقول لقول محذوف، ونقل في إعرابها احتمال أن يكون محل الجملة تفسيرية لـ ﴿دَعَوُا﴾، أو ابتدائية، أو اعتراضية بين القسم المحذوف وجوابه لا محل لها، وجميع هذه الاحتمالات تقتضي عدم التعلق، وهو جائز عند السجاوندي والأيوبي؛ لاحتمال الوجه الأول، أو ﴿لَئِنْ أَجَبْتَنَا﴾ مفعول لـ ﴿دَعَوُا﴾؛ لأن الدعاء بمعنى القول، أو إنها مقول لقول محذوف تقديره: "قائلين" وذلك القول في محل نصب حال لـ ﴿دَعَوُا﴾، ويقتضي الاحتمالان التعلق^(٢).

البيان: احتج الله على الكفار بحال من أحوالهم يخلصون فيه العبادة لله وحده وذلك إذ شاربوا على الغرق وتيقنوا ألا منقذ لهم إلا الله تعالى، فيدعوا الله تعالى قائلين: "لئن أنجيتنا لنشكرن نعمك"، فلما أنجاهم جحدوا نعمه، ويتحقق بالوصل بيان الدعاء الذي قالوه، واتصال اسم الإشارة ﴿هَذِهِ﴾ بالمشار إليه، وهو الأولى، ومن وقف وعد رأس الآية اعتبر المشكلة، وربما اعتبر أنَّ ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ معنى مكتمل دل على ما دلت عليه الجملة المفسرة بعدها^(٣).



(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٤١، عدد سور القرآن، عبد الكافي ص ٢٥٢، التبيان، العطار ص ١٧٢، البيان، الداني، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: الهادي، الهمداني، ٤٤٢/٢، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٥٦٨، الدر المصون، الحلبي، ١٧٣/٦، منار الهدى، الأشموني، ص ٣٥٦، تحفة الأمين، الأيوبي ٧١٩/١، إعراب القرآن، عبد الله علوان ومجموعة مؤلفين، ٩٣٩/٢، الإعراب المفصل، بهجت صالح، ٣٥/٥، إعراب القرآن، الدعاس، ٢٢/٢.

(٣) ينظر: تفسير ابن عاشور، ١٣٨/١١، فتح القدير، الشوكاني، ٤٩٥/٢، القول الوجيز، المخلاقي ص ٢٠٣.

المبحث الثامن عشر: تعلق الخبر أو الحال

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّنْ نَّارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ۖ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ﴾ [الحج: ١٩-٢١].
الخلاف العددي: عد ﴿الْحَمِيمُ﴾ الكوفي، ولم يعده الباقون^(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿الْحَمِيمُ﴾ حسن عند الهمداني، وجائز عند السجاوندي والأيوبي والأشموني، ويوصل عند الخزاعي، وعلة السجاوندي ومن معه بأنَّ ﴿يُصْهَرُ﴾ يصلح أن يكون مستأنفاً أو حالاً من ﴿الْحَمِيمُ﴾، ويأتي تعلقه كذلك بوجه آخر ذكره المنتجب الهمداني وهو رفع الجملة خبراً بعد خبر للمبتدأ ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢).

البيان: لم تذكر كتب الإعراب في ﴿يُصْهَرُ﴾ إلا وجه الحال وهو الأقرب في ذكر تأثير الحميم إذا صب عليهم، ولعدم المساواة لم يعدوا ﴿الْحَمِيمُ﴾ آية، وانفرد السجاوندي ومن معه بذكر الاستئناف، وعد الكوفي له؛ للمشكلة^(٣).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].
الخلاف العددي: عد ﴿الْقَيُّومُ﴾ المدني الأخير والمكي والبصري، ولم يعده الباقون^(٤).
حكم الوقف: الوقف على ﴿الْقَيُّومُ﴾ حسن عند ابن الأنباري والهمداني، وكافٍ عند النحاس، وصالح عند الجعبري، وجائز عند السجاوندي، وعلة باختلاف الجملتين^(٥).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص ١٩٢، التبيان، العطار ص ٢١٥، البيان، الداني ص ١٨٩، حسن المدد، الجعبري ص ٣٧٤.

(٢) ينظر: الإبانة، الخزاعي، ص ٧٤٣، الهادي، الهمداني ٦٧١/٢، الكتاب الفريد، الهمداني، ٥٤١/٤، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٧١٨، تحفة الأمين، الأيوبي، ١١٠٦/١، منار الهدى، الأشموني، ص ٥١٤.

(٣) ينظر: القول الوجيز، المحللاتي، ص ٢٤١، تفسير السعدي، ص ٥٣٦، الجدول، الصافي ١٠٢/٩، إعراب القرآن، درويش، ٤١٥/٦.

(٤) ينظر: عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص ١٩٢، التبيان، العطار، ص ١٣٩، البيان، الداني ص ١٤٠، حسن المدد، الجعبري، ص ٣٠١.

(٥) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٥٥٥/١، القطع، النحاس ص ١٠٨، الهادي، الهمداني، ٢٠٢/١، علل الوقوف، السجاوندي ص ٣٢٧، وصف الاهتداء، الجعبري ص ١٧٤.

البيان: هذه الآية هي آية الكرسي، وهي أعظم آية في كتاب الله تعالى، يثبت الله تعالى فيها انفراده بالالوهية لجميع الخلائق، ذو الحياة الكاملة، القائم على نفسه وعلى خلقه، لا يعتريه مقدمة النوم ولا النوم نفسه، وجملة ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ﴾ مؤكدة لجملة ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾؛ لتقريرها كمال علمه وحياته ودوام تدبيره، وذلك يحتمل كونها حالاً مؤكدة، أو خبراً لـ ﴿الْحَيُّ﴾، أو خبراً آخراً عن ﴿اللَّهِ﴾، أو حالاً من الضمير المستكن في ﴿الْقَيُّومُ﴾، ولذلك التعلق في المعنى واللفظ لم يعدوا ﴿الْقَيُّومُ﴾ آية، وللإجماع على عدم عد موضع طه آية [١١١]، ولعله أرجح، أو أن جملة ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ﴾ استئناف أخبار، واعتبر من عد ﴿الْقَيُّومُ﴾ المشاكلة، والإجماع على عدم موضع آل عمران آية [٢] (١).

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن ١-٤].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿الْإِنْسَانَ﴾ المديان، وذكر العطار عد المكّي له، بينما ذكر ابن شاذان الشامي، وعده الباقون (٢).

حكم الوقف: الوقف على ﴿الْإِنْسَانَ﴾ كافٍ عند يعقوب، ولا يوقف عليه عند السجاوندي والأيوبي، ونقل الأصبهاني أنه وقف أبي بكر وحاتم، ونقل النحاس عن أبي حاتم أن الوقف التام عنده على ﴿الْبَيَانَ﴾ وهو الوقف الحسن عند ابن الأنباري (٣).

البيان: سبق ذكر ما في هذا الموضع في المبحث السادس: تعلق الخبر في الفصل الأول، وأن ما بعد ﴿الرَّحْمَنُ﴾ إما خبر عنه، أو أخبار مستأنفة، وزاد العكبري هنا في ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ جواز إعرابها حالاً مقدرة من ﴿الْإِنْسَانَ﴾ و"قد" معها مرادة، ورده الحلبي، ومن عد ﴿الْإِنْسَانَ﴾ اعتبر

(١) ينظر: التبيان، العكبري ٢٠٣/١، الدر المصون، الحلبي ٥٤١/٢، تفسير ابن عاشور، ١٩/٣، القول الوجيز، المخللاتي، ص ١٦٦، تفسير السعدي، ص ١١٠، تفسير القرآن، الدرة ٦٠٦/١.

(٢) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص ٢٩٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص ٤٣٠، التبيان، العطار ص ٣١٨، البيان، الداني، ص ٢٣٧.

(٣) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٩١٥/٢، القطع، النحاس ص ٧٠٢، منازل الوقوف، الأصبهاني، ص ٩٥١، علل الوقوف، السجاوندي، ص ٩٨٤، تحفة الأمين، الأيوبي ٥٩٩/٢.

المشاكلة، ومن لم يعدها احتج بعدم عدها في السورة نفسها آية [١٤]، ويرجح كذلك عود الضمير في ﴿عَلَّمَهُ﴾ على ﴿الْإِنْسَانَ﴾^(١).



(١) ينظر: التبيان، للعكبري ١١٩٧/٢، الدر المصون، الحلبي ١٥٣/١٠، القول الوجيز، المخللاتي، ص ٣٠٥.

الخاتمة:

الحمد لله الذي هداني لإتمام هذا البحث وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله بفضلته وإحسانه،
وها أنا أسطر في خاتمته أبرز ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات حوله.

أهم النتائج:

- ١ - اختلاف اختيارات علماء الوقف في الفاصلة القرآنية بين جواز الوقف وعدمه تبعاً لاختلاف الوجه المعنوي والنحوي والبلاغي.
 - ٢ - بلغ عدد المواضع التي لم يذكر فيها إلا وجه نحوي واحد في التعلق اللفظي ثلاثة عشر موضعاً، بينما بلغ عدد المواضع التي تعددت فيها أوجه التعلق النحوي واحد وثلاثون موضعاً.
 - ٣ - إنَّ المعنى التفسيري أساس الترجيح في اختيار وجه التعلق أو القطع اللفظي الأولى، ومن المرجحات العاضدة: قوة الوجه النحوي، واختيار جمهور المفسرين والنحويين وعلماء الوقف، ووزن الفاصلة، ومشابقتها لنظائرها.
 - ٤ - إنَّ كل تعلق في اللفظ يتبعه تعلق في المعنى، وقد كان وجه الوصل للتعلق اللفظي والمعنوي هو المختار في أغلب مواضع البحث، وقد يكون للقطع وجه قوي في المعنى أو الإعراب لكن وجه الوصل هو الأرجح في ثمانية مواضع، ووجه القطع هو المختار في خمسة مواضع أخرى.
 - ٥ - تنوع المعنى وعدم تضاده مع اختلاف الوجه النحوي والبلاغي وموضع الفصل من أعظم دلائل إعجاز القرآن الكريم.
- ومما يوصى به:

- ١ - عقد دراسة تطبيقية في أثر اختلاف الأوجه النحوية في تعدد المعنى في الفواصل القرآنية الغير مختلف في عدها، وفي مواضع الوقف المختلف فيها في غير الفواصل القرآنية.
 - ٢ - عقد دراسة تطبيقية في طرق معرفة الفواصل القرآنية الأخرى من المساواة ومشابهة النظائر والمشاكلة.
 - ٣ - عقد دراسة تطبيقية في أسباب عدم عد الفواصل المشابهة للفواصل القرآنية.
- والله أسأل أن يجعل هذا البحث علماً نافعاً جانياً ثوابه ونفعه لي ولوالدي وزوجي وذريتي وكل من علمني، وله الحمد أولاً وآخراً، وصلاةً وسلاماً دائماً دائمين على قدوتنا ومعلمنا نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة في الوقف والابتداء، أبو الفضل محمد جعفر الخزاعي، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ٢٠١٩م.
٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البناء الدمياطي، (ح)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.
٣. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين المختار الشنقيطي، (د.ن)، دار عطاءات العلم (الرياض) ودار ابن حزم (بيروت)، الطبعة الخامسة، ٢٠٢٠م.
٤. إعراب القرآن الكريم، أحمد الدعاس وأحمد حميدان وإسماعيل القاسم، (د.ن)، دار المنير ودار الفارابي - دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٥. إعراب القرآن الكريم، عبد الله علوان وآخرون، (د.ن)، دار الصحابة - طنطا، ٢٠٠٦م.
٦. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين الباقولي، (ح)، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
٧. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين أحمد درويش، (د.ن)، دار الإرشاد ودار اليمامة ودار ابن كثير، الطبعة الرابعة، ١٩٩٤م.
٨. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، (ح)، منشورات محمد بوضون - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٩. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت صالح، (د.ن)، دار الفكر - عمان، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
١٠. إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، (ح)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٠م.
١١. البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، (د.ن)، دار الفكر - بيروت، ٢٠٠٠م.
١٢. البيان في عدّ آي القرآن، أبو عمرو عثمان سعيد الداني، (ح)، مركز المخطوطات والتراث - الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٣. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ح)، (د.ن)، (د.ت).
١٤. التبيان في معرفة تنزيل القرآن واختلاف عدد آيات القرآن، أبو حفص عمر بن محمد العطار، (ح)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف - المدينة المنورة، ٢٠١٢م.
١٥. التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، (د.ن)، الدار التونسية - تونس، ١٩٨٤م.
١٦. تحفة الأمين في وقوف القرآن المبين، محمد أمين الأيوبي، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ٢٠١٦م.
١٧. تفسير الطبري (جامع البيان)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، (ح)، دار هجر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
١٨. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير الدمشقي، (ح)، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.
١٩. تفسير ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة، (ح)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
٢٠. تفسير العثيمين (الفاحة والبقرة)، محمد بن صالح العثيمين، (د.ن)، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٢١. تفسير العثيمين (آل عمران)، محمد بن صالح العثيمين، (د.ن)، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة، ٢٠١٤م.
٢٢. تفسير العثيمين (فصلت)، محمد بن صالح العثيمين، (د.ن)، مؤسسة الشيخ محمد العثيمين الخيرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.
٢٣. تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمد علي الدرة، (د.ن)، دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٢٤. تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد، محمد بن صالح العثيمين، (ح)، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م.

٢٥. التمهيد في علم التجويد، محمد بن محمد ابن الجزري، (ح)، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
٢٦. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن ناصر السعدي، (ح)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٢٧. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، (ح)، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.
٢٨. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيان، محمود صافي، (د.ن)، دار الرشيد - دمشق ومؤسسة الإيمان - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥م.
٢٩. حسن المدد في معرفة فن العدد، إبراهيم بن عمر الجعبري، (ح)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
٣٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، (ح)، دار القلم - دمشق، (د.ت).
٣١. الرسالة الأكملية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، (د.ن)، مطبعة المدني - القاهرة، ١٩٨٣م.
٣٢. زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، (ح)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٣٣. سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله، الفضل بن شاذان الرازي، (د.ن)، دار ابن حزم - الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٣٤. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، (د.ن)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٣٥. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، (ح)، دار عطاءات العلم (الرياض) ودار ابن حزم (بيروت)، الطبعة الثانية، ٢٠٢٠م.
٣٦. عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه، أبو القاسم عمر بن محمد عبد الكافي، (ح)، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٧. علل الوقوف، محمد بن طيفور السجاوندي، (ح)، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
٣٨. فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، (د.ن)، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب - دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٣٩. الفرائد الحسان في عد آي القرآن، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، (د.ن)، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
٤٠. القطع والانتناف، أبو جعفر أحمد النحاس، (ح)، دار عالم الكتب - السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
٤١. القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، رضوان المخللاتي، (ح)، وزارة الإعلام - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٤٢. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني، (ح)، دار الزمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٤٣. الكشف، محمود بن عمر الزمخشري، (ح)، دار الريان - القاهرة ودار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.
٤٤. لوامع البدر في بستان ناظمة الزهر، عبد الله محمد الأيوبي، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ٢٠٠٨م.
٤٥. المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين ابن مهران، (ح)، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١م.
٤٦. المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أحمد محمد الخراط، (د.ن)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف - المدينة المنورة، ٢٠٠٥م.
٤٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن عطية الأندلسي، (ح)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٤٨. المرشد في الوقف والابتداء، الحسن بن علي العماني، (ح)، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ٢٠٠٢م.

٤٩. المرشد في الوقوف على مذاهب القراء، الحسن العماني، (ح)، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ٢٠٠٢م.
٥٠. المسائل النحوية في كتاب التوضيح، ابن الملتن، (ح)، رسالة ماجستير بجامعة القصيم، ٢٠١٦م.
٥١. المستنير في القراءات العشر، أحمد بن علي سوار أبو طاهر، (ح)، دار البحوث للدراسات الإسلامية - دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
٥٢. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، (ح)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٥٣. معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، (ح)، الدار المصرية - مصر، الطبعة الأولى، (د.ت).
٥٤. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، (د.ن)، دار الفكر - الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٥٥. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، محمد بن عمر فخر الدين الرازي، (د.ن)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.
٥٦. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي، (ح)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٥٧. المكتفى في الوقف والابتداء، أبو عمرو الداني، (ح)، دار عمار، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٥٨. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد عبد الكريم الأشموني، (ح)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٥٩. منازل القرآن في الوقوف، إسماعيل بن الفضل الأصبهاني، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ٢٠١٨م.
٦٠. الموسوعة القرآنية، إبراهيم إسماعيل الأبياري، (د.ن)، مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٤م.
٦١. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد ابن الجزري، (ح)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف - المدينة المنورة، ٢٠١٤م.

٦٢. الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، الحسن العطار الهمداني، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام، ١٩٩٠م.
٦٣. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح السيد المرصفي، (د.ن)، مكتبة طيبة - المدينة المنورة، الطبعة الثانية، (د.ت).
٦٤. وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، إبراهيم بن عمر الجعبري، (ح)، دار طيبة الخضراء - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م.



Romanization of sources (APA 7th Style)

1. **Abīārī, Ibrāhīm Ismā‘īl.** (1984). *Al-Mawsū‘ah al-Qur’āniyyah*. Mu’assasat Sijill al-‘Arab.
2. **Al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf Abū Ḥayyān.** (2000). *Al-Baḥr al-muḥīṭ*. Dār al-Fikr.
3. **Al-Anbārī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Qāsim.** (1970). *Īḍāḥ al-waqf wa-al-ibtidā’*. (Ed. H). Maṭbū‘āt Mujamma‘ al-Lughah al-‘Arabiyyah bi-Dimashq.
4. **Al-Aṣbahānī, Abū al-Faḍl Ismā‘īl ibn al-Faḍl.** (2018). *Manāzil al-Qur’ān fī al-wuqūf*. (Doctoral dissertation). Umm Al-Qura University.
5. **Al-Ashmūnī, Aḥmad ‘Abd al-Karīm.** (2001). *Manār al-hudā fī bayān al-waqf wa-al-ibtidā’*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
6. **Al-Azharī, Khālīd ibn ‘Abd Allāh.** (2000). *Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘alā al-Tawqīḥ*. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
7. **Al-Ayyūbī, ‘Abd Allāh Muḥammad.** (2008). *Lawāmi‘ al-badr fī bustān nāẓimat al-zahr*. (Ed. H). (Doctoral dissertation). Umm Al-Qura University.
8. **Al-Ayyūbī, Muḥammad Amīn.** (2016). *Tuḥfat al-Amīn fī wuqūf al-Qur’ān al-mubīn*. (Ed. H). (Doctoral dissertation). Umm Al-Qura University.
9. **Al-Bāqūlī, ‘Alī ibn al-Ḥusayn.** (1999). *I’rāb al-Qur’ān al-mansūb lil-Zajjāj*. (Ed. H). Dār al-Kitāb al-Miṣrī & Dār al-Kutub al-Lubnāniyyah.
10. **Al-Dānnī, Abū ‘Amr ‘Uthmān ibn Sa‘īd.** (1993). *Al-Bayān fī ‘add āy al-Qur’ān*. (Ed. H). Markaz al-Makḥṭūṭāt wa-al-Turāth.
11. **Al-Dānnī, Abū ‘Amr ‘Uthmān ibn Sa‘īd.** (2001). *Al-Muktafā fī al-waqf wa-al-ibtidā’*. (Ed. H). Dār ‘Ammār.
12. **Al-Damiyātī, Aḥmad ibn Muḥammad al-Bannā’.** (2006). *Itḥāf fuḍalā’ al-bashar fī al-qirā‘āt al-arba‘ata ‘ashar*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
13. **Al-Darwīsh, Muḥyī al-Dīn Aḥmad.** (1994). *I’rāb al-Qur’ān wa-bayānuh*. Dār al-Irshād, Dār al-Yamāmah & Dār Ibn Kathīr.
14. **Al-Du‘ās, Aḥmad; Ḥumaydān, Aḥmad; & Al-Qāsim, Ismā‘īl.** (2004). *I’rāb al-Qur’ān al-Karīm*. Dār al-Munī & Dār al-Fārābī.
15. **Al-Durrah, Muḥammad ‘Alī.** (2009). *Tafsīr al-Qur’ān al-Karīm wa-i’rābuh wa-bayānuh*. Dār Ibn Kathīr.
16. **Al-Farra’, Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Ziyād.** (n.d.). *Ma‘ānī al-Qur’ān*. (Ed. H). Al-Dār al-Miṣriyyah.
17. **Al-Hamadhānī, Al-Ḥasan ibn Aḥmad al-‘Aṭṭār.** (1990). *Al-Hādī fī ma‘rifat al-maqāṭi‘ wa-al-mabādī*. (Doctoral dissertation). Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University.

18. **Al-Hamadhānī, Al-Muntajab.** (2006). *Al-Kitāb al-farīd fī i'rāb al-Qur'ān al-majīd*. (Ed. H). Dār al-Zamān.
19. **Al-Ja'barī, Ibrāhīm ibn 'Umar.** (2010). *Husn al-madad fī ma'rifat fann al-'adad*. (Ed. H). Mujaḥḥat al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣṣḥaf al-Sharīf.
20. **Al-Ja'barī, Ibrāhīm ibn 'Umar.** (2020). *Waṣf al-ibtidā' fī al-waqf wa-al-ibtidā'*. (Ed. H). Dār Ṭaybah al-Khaḍrā'.
21. **Al-Kharrāṭ, Aḥmad Muḥammad.** (2005). *Al-Mujtabā min mushkil i'rāb al-Qur'ān*. Mujaḥḥat al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣṣḥaf al-Sharīf.
22. **Al-Khuzā'i, Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Ja'far.** (2019). *Al-Ibānah fī al-waqf wa-al-ibtidā'*. (Doctoral dissertation). Umm Al-Qura University.
23. **Al-Makhallātī, Raḍwān ibn Muḥammad.** (1991). *Al-Qawl al-wajīz fī fawāṣil al-kitāb al-'azīz*. (Ed. H). Wizārat al-I'lām.
24. **Al-Murṣafī, 'Abd al-Fattāḥ al-Sayyid.** (n.d.). *Hidāyat al-qārī ilā tajwīd kalām al-bārī*. Maktabat Ṭaybah.
25. **Al-Naḥḥās, Abū Ja'far Aḥmad ibn Muḥammad.** (1992). *Al-Qaṭ' wa-al-i'tināf*. (Ed. H). Dār 'Ālam al-Kutub.
26. **Al-Naḥḥās, Abū Ja'far Aḥmad ibn Muḥammad.** (2000). *I'rāb al-Qur'ān*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
27. **Al-Qāḍī, 'Abd al-Fattāḥ 'Abd al-Ghanī.** (1983). *Al-Farā'id al-ḥisān fī 'add āy al-Qur'ān*. Maktabat al-Dār.
28. **Al-Qurṭubī, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad.** (1964). *Al-Jāmi' li-aḥkām al-Qur'ān*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-Miṣriyyah.
29. **Al-Rāzī, Abū al-'Abbās al-Faḍl ibn Shādhān.** (2009). *Sūr al-Qur'ān wa-āyātuh wa-ḥurūfuh wa-nuzūluḥ*. Dār Ibn Ḥazm.
30. **Al-Rāzī, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn 'Umar Fakhr al-Dīn.** (1999). *Maḥāṭib al-ghayb (Al-Tafsīr al-kabīr)*. Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.
31. **Al-Sajawandī, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Ṭayfūr.** (2006). *Ilal al-wuqūf*. (Ed. H). Maktabat al-Rushd.
32. **Al-Sakkākī, Yūsuf ibn Abī Bakr.** (1987). *Miftāḥ al-'ulūm*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
33. **Al-Sāmarrā'i, Fāḍil Ṣāliḥ.** (1999). *Ma'ānī al-naḥw*. Dār al-Fikr.
34. **Al-Sa'dī, 'Abd al-Raḥmān ibn Nāṣir.** (1999). *Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī tafsīr kalām al-Mannān*. (Ed. H). Mu'assasat al-Risālah.
35. **Al-Shanqīṭī, Muḥammad al-Amīn al-Mukhtār.** (2020). *Aḍwā' al-bayān fī idāḥ al-Qur'ān bi-al-Qur'ān*. Dār 'Aṭā'āt al-'Ilm & Dār Ibn Ḥazm.
36. **Al-Shawkānī, Muḥammad ibn 'Alī.** (1993). *Faḥ al-Qadīr*. Dār Ibn Kathīr & Dār al-Kalim al-Ṭayyib.

37. Al-Ṭabarī, Abū Ja'far Muḥammad ibn Jarīr. (2001). *Tafsīr al-Ṭabarī (Jāmi' al-bayān)*. (Ed. H). Dār Hajar.
38. Al-ʿAṭṭār, Abū Ḥafṣ ʿUmar ibn Muḥammad. (2012). *Al-Tbiān fī ma'rifat tanzīl al-Qur'ān*. (Ed. H). Muḥamma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf.
39. Al-ʿUkbarī, Abū al-Baqā' ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn. (n.d.). *Al-Tbiān fī i'rāb al-Qur'ān*. (Ed. H). (n.p.).
40. Al-ʿUlawn, ʿAbd Allāh; Al-Khūlī, Khālīd; & et al. (2006). *I'rāb al-Qur'ān al-Karīm*. Dār al-Ṣaḥābah.
41. Al-ʿUmānī, Abū Muḥammad al-Ḥasan ibn ʿAlī. (2002a). *Al-Murshid fī al-waqf wa-al-ibtidā'*. (Ed. H). (Master's thesis). Umm Al-Qura University.
42. Al-ʿUmānī, Abū Muḥammad al-Ḥasan ibn ʿAlī. (2002b). *Al-Murshid fī al-wuqūf ʿalā madhāhib al-qurrā'*. (Ed. H). (Master's thesis). Umm Al-Qura University.
43. Al-ʿUthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ. (1994). *Ta'līq mukhtaṣar ʿalā kitāb Lum'at al-i'tiqād*. (Ed. H). Maktabat Aḍwā' al-Salaf.
44. Al-ʿUthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ. (2002). *Tafsīr al-ʿUthaymīn (Al-Fātiḥah wa-al-Baqarah)*. Dār Ibn al-Jawzī.
45. Al-ʿUthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ. (2014). *Tafsīr al-ʿUthaymīn (Āl Imrān)*. Dār Ibn al-Jawzī.
46. Al-ʿUthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ. (2016). *Tafsīr al-ʿUthaymīn (Fuṣṣilat)*. Mu'assasat al-Shaykh Muḥammad al-ʿUthaymīn al-Khayriyyah.
47. Al-Zajjāj, Abū Ishāq Ibrāhīm ibn al-Sarī. (1988). *Ma'ānī al-Qur'ān wa-i'rābuh*. (Ed. H). ʿĀlam al-Kutub.
48. Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar. (1987). *Al-Kashshāf ʿan ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl*. (Ed. H). Dār al-Rayyān & Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
49. Bin ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir. (1984). *Al-Taḥrīr wa-al-tanwīr*. Al-Dār al-Tūnisiyyah.
50. Ibn ʿArafah, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad. (2008). *Tafsīr Ibn ʿArafah*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
51. Ibn ʿAṭiyyah al-Andalusī, Abū Muḥammad ʿAbd al-Ḥaqq. (2001). *Al-Muḥarrar al-wajīz fī tafsīr al-kitāb al-ʿazīz*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
52. Ibn al-Jazarī, Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad. (1984). *Al-Tamhīd fī ʿilm al-tajwīd*. (Ed. H). Maktabat al-Maʿārif.
53. Ibn al-Jazarī, Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad. (2014). *Al-Nashr fī al-qirāʾāt al-ʿashr*. (Ed. H). Muḥamma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf.

54. **Ibn al-Jawzī, Abū al-Faraj ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Alī.** (2001). *Zād al-masīr fī ‘ilm al-tafsīr*. (Ed. H). Dār al-Kitāb al-‘Arabī.
55. **Ibn Kathīr, Abū al-Fidā’ Ismā‘īl ibn ‘Umar.** (1999). *Tafsīr al-Qur’ān al-‘Aẓīm*. (Ed. H). Dār Ṭaybah.
56. **Ibn Mahrān, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn.** (1981). *Al-Mabsuṭ fī al-qirā’āt al-‘ashr*. (Ed. H). Mujaḥḥad al-Lughah al-‘Arabiyyah bi-Dimashq.
57. **Ibn al-Mulaqqin, Sirāj al-Dīn Abū Ḥafṣ ‘Umar ibn ‘Alī.** (2016). *Al-Masā’il al-naḥwiyyah fī kitāb al-Tawḍīḥ*. (Ed. H). (Master's thesis). Qassim University.
58. **Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr.** (2020). *Shifā’ al-‘alīl fī masā’il al-qaḍā’ wa-al-qadar*. (Ed. H). Dār ‘Aṭā’āt al-‘Ilm & Dār Ibn Ḥazm.
59. **Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm.** (1983). *Al-Risālah al-Akmaaliyyah*. Maṭba‘at al-Madanī.
60. **Sāliḥ, Bahjat.** (1997). *Al-Irāb al-mufaṣṣal li-kitāb Allāh al-murattal*. Dār al-Fikr.
61. **Sāfi, Maḥmūd.** (1995). *Al-Jadwal fī i’rāb al-Qur’ān wa-ṣarfih wa-bayānih*. Dār al-Rashīd & Mu’assasat al-Īmān.
62. **Sowār, Abū Ṭāhir Aḥmad ibn ‘Alī.** (2005). *Al-Mustanīr fī al-qirā’āt al-‘ashr*. (Ed. H). Dār al-Buḥūth lil-Dirāsāt al-Islāmiyyah.
63. **Simīn al-Ḥalabī, Abū al-‘Abbās Aḥmad ibn Yūsuf.** (n.d.). *Al-Durr al-maṣūn fī ‘ulūm al-kitāb al-maknūn*. (Ed. H). Dār al-Qalam.
64. **‘Abd al-Kāfi, Abū al-Qāsim ‘Umar ibn Muḥammad.** (2010). *‘Adad sūr al-Qur’ān wa-āyātuh wa-kalimātuh wa-ḥurūfuh*. (Ed. H). Maktabat al-Imām al-Bukhārī.

